الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
أمانة السر ـ مكتب التثقيف المركزي
(25)

منظمة التحرير الفلسطينية

- **مقدمة .**
- **منظمة التحرير الفلسطينية... التأسيس والمسار على يد دورات المجلس الوطني الفلسطيني (1964 – 2009).**
- **منظمة التحرير الفلسطينية... في إطار النظام السياسي الفلسطيني.**
- **خاتمة .**

كانون الأول 2011

مدخل

■ في مراجعة عديد التجارب التاريخية لحركات التحرر الوطني، يبدو واضحا ان ما من حركة تحررية الا وتأثرت بمجموعة من المعطيات المحلية والاقليمية والدولية التي حكمت مسارها النضالي وفرضت عليها سياسات قد يبدو للبعض أنها لا تنسجم أحياناً مع اهدافها الاستراتيجية المعلنة. وبالتالي لا يمكن الحديث عن حركات تحررية وصلت الى اهدافها النهائية بخط نضالي تصاعدي، بل يمكن الحديث عن انجازات واخفاقات ومعضلات، بحكم ان العملية الوطنية – عادة – تتطور من خلال تداخل عوامل ذاتية وموضوعية تمكنها من استخلاص حلول ثورية واقعية من اجل **إنجاز اهداف ومهمات المرحلة**.

لكن الانجازات قد تتحول الى اعباء واخفاقات، إذا لم تحسن الثورات ادارة عملية الصراع من خلال ادراكها لموازين القوى وعوامل القوة ومكامن الضعف، سواء على المستوى الذاتي او على مستوى عناصر الصراع. فكم من الانجازات الثورية ضاعت هباء، نتيجة عدم القدرة على تلمس وادراك موازين القوى المحلية والدولية، خاصة عندما تصل العملية الثورية الى مفصل ونقطة تحول كبير نتيجة تداخل العوامل المحلية والاقليمية والدولية بعضها ببعض. وهنا تأتي مسؤولية الاتجاهات الثورية الأكثر وعياً ونضجاً داخل الحركة التحررية التي يقع على عاتقها مسؤولية حماية الانجازات وتقديم الحلول الواقعية..

■ الحركة الوطنية الفلسطينية ليست خارجة عن هذه الخلاصات العامة. فقد عاشت ازمات كبرى ومرت بمنعطفات خطيرة بعضها كاد أن يهدد وجودها، وبعضها الآخر كان يهدد بالاطاحة بمنجزات تحققت.

ومن هذه الازمات والتحولات العاصفة التي حدثت بفعل تضافر معطيات داخلية وخارجية - تلك الأحداث التي عصفت بالوضع الفلسطيني في اعوام: 1970 – 1971 (أحداث الأردن)؛ 1973 (حرب تشرين/اكتوبر)؛ 1975 – 1976 (حرب السنتين في لبنان)؛ 1982 (الإجتياح الاسرائيلي للبنان)؛ 1983 (الإنقسام السياسي في م.ت.ف. في إمتداد إنشقاق حركة فتح)؛ 1987 (المجلس الوطني التوحيدي، وإندلاع الإنتفاضة الكبرى).. حيث كان

بالامكان حل هذه الازمات بروح **الواقعية والوحدة الوطنية**، وتلبية الاستحقاقات التي ترتبت عليها، في اطار المؤسسات الوطنية الشرعية بتشكيلها الائتلافي الجامع (م.ت.ف.).
الأزمة التي تعيشها الحركة الفلسطينية منذ إنطلاق عملية أوسلو (1993) بانعكاساتها السلبية على العلاقات الداخلية بين مختلف مكوناتها، لم تُسعف حتى الآن في استعادة إصطفافها الائتلافي، لا الوحدة الموضعية.. وحدة الميدان التي نشأت إبان إنتفاضة الإستقلال (2000 – 2004)، ولا إعادة تشكيل برنامجها المشترك في سياق حوار داخلي مديد توج بـ «وثيقة الوفاق الوطني» (2006)، ولا الحرب الاسرائيلية الغاشمة على قطاع غزة (2008-2009) بالحصار الذي استمر بعدها..
إنقلاب حزيران (يونيو) 2007 أتى ليحول أزمة الحركة الفلسطينية إلى **أزمة ممتدة**، التي وان إختلفت من حيث التوصيف العام، عن سابقاتها العائدة إلى مرحلة ما قبل أوسلو، إلا انها تخضع لذات المعايير السياسية، وحلها لا يمكن ان يكون الا في الاطار الوطني وعلى قاعدة القواسم المشتركة والشراكة السياسية في صنع القرار.. مع الاخذ بعين الاعتبار التبدلات والتحولات التي يشهدها العالم والمنطقة والتي تفرض نفسها بالضرورة على النضال التحرري الفلسطيني وحركته الوطنية.
■ على هذه الخلفية التي تبرز أهمية فكرتي **المرحلية والوحدة الوطنية القائمة على الجامع المشترك** في الأساس البرنامجي السياسي والائتلافي الوطني الذي قام عليه الكيان السياسي الفلسطيني بصيغته المعاصرة. تتوقف هذه الدراسة أمام محطات مختارة من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) ومسارها، فضلاً عن موقعها ومكانتها في **النظام السياسي الفلسطيني**، آخذين بالإعتبار أن هذا النظام الذي نعيش في ظله هو **نظام مركب** تشكل م.ت.ف. **إطاره الوطني العام** ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، **كما تشكل السلطة الفلسطينية إطاره المحلي** كسلطة حكم إداري ذاتي تحت سلطة الإحتلال.. وكذلك آخذين بالاعتبار **أن الحركة الفلسطينية بجوهرها هي حركة تحرر وطني لإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين، وحركة إنبعاث كيان لاقامة الدولة المستقلة..**
الجهات المقررة في القيادة الفلسطينية الرسمية ساورها وهم – لا ندري حتى اللحظة إلى أي مدى تخلصت منه- **أن السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع هي الأساس في نظامنا السياسي**. وعليه دفعت باتجاه تهميش الركيزة والحاضنة الأصل في النظام القائم، أي منظمة التحرير، وسعت لاستيعابها واحتوائها في سلطة هي أقرب ما يكون إلى حكم إداري ذاتي منه إلى كيان سياسي وطني يملك في داخله نوابض القدرة على التطور التلقائي إلى مشروع دولة مستقلة.
هذا الخطأ في التقدير السياسي قاد إلى سياسة إضعاف متعمدة لمنظمة التحرير ومؤسساتها. وترتب عليه – في فترة معيّنة – نشوء منافسة وتنازع صلاحيات بين مؤسسات في المنظمة وأخرى في السلطة؛ بين مجلس وطني ومجلس تشريعي، بين دائرة شئون لاجئين ووزارة دولة لشئون اللاجئين (في الحكومة الفلسطينية العاشرة)، بين الدائرة السياسية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ولاحقاً وزارة الشئون الخارجية. وكان الوضع في العادة يرسو على «غلبة» مؤسسات السلطة، فاستتبعت وزارة المالية الصندوق القومي، واختفت مسئولية الدائرة السياسية – والدائرة نفسها – إثر استكمال عضوية اللجنة التنفيذية في الإجتماع غير العادي للمجلس الوطني (2009)..

■ جاء إنقلاب حزيران (يونيو) 2007 في غزة، ليرد الإعتبار – جزئياً – إلى مؤسسات م.ت.ف. إنطلاقاً من اعتبارات الحاجة السياسية، قبل ان تكون نتيجة لمراجعة جادة تعيد التوازن إلى العلاقة الواجبة بين ركيزتي النظام السياسي، وتصويبها لجهة تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف.
أما اعتبارات الحاجة السياسية فقد نجمت عن ضرورة استحضار مرجعية تشريعية (المجلس المركزي) وتنفيذية (اللجنة التنفيذية) أعلى من المجلس التشريعي (الذي لم يعد بالإمكان التئامه)، والحكومة التي باتت تستمد شرعيتها القانونية من تكليف رئيس السلطة وليس من ثقة أغلبية المجلس التشريعي.
وبغض النظر عن هذه الإعتبارات أو غيرها، فما نشهده حالياً من تفعيل جزئي لمؤسسات م.ت.ف. (لجنة تنفيذية، مجلس مركزي الخ..) لا يمكن ان يبقى محتجزاً تحت هذا السقف «النفعي»، فاحتدام المواجهة حول المصير الوطني، فضلاً عن ضرورات إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس تعددية وديمقراطية سوف تفرض تفعيل مبنى المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها على طريق إستعادة دورها مرجعية عليا للسلطة الفلسطينية، وقيادة سياسية رسمية للشعب ■

منظمة التحرير الفلسطينية

التأسيس والمسار على يد دورات المجلس الوطني الفلسطيني

2009 - 1964

1 - نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.
2 - مسار م.ت.ف. على يد دورات المجلس الوطني.
3 – التأسيس الأول لمنظمة التحرير (1964 – 1967).
4 – التأسيس الثاني لمنظمة التحرير (1968 – 1969).
5 – في قضايا الوحدة الوطنية (1969 – 1971).

(1)
نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

1 - منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) ليست الكيان الفلسطيني الاول في حياة الفلسطينيين، بل سبقها مجموعة من الكيانات والتشكيلات السياسية والإدارية التي تعود بجذورها الى مراحل ما قبل النكبة وبعدها. وهي كيانات وتشكيلات لم تستطع ان تقدم حلولا للمعضلات التي نشأت بفعل تداعيات النكبة، وظلت عاجزة عن النهوض بأعباء تلك المرحلة ولم ترتق الى مستوى تطلعات الشعب الفلسطيني الذي كان يطمح الى تلك الساعة التي يجد فيها قضيته قد اصبحت بيد أبنائه...

ومن بين هذه الكيانات السياسية التي نشأت في وقت مبكر أثناء مرحلة الإنتداب البريطاني ما عُرف بـ «**المؤتمر العربي الفلسطيني**» الذي عقد **سبع دورات** على إمتداد عشر سنوات (1919 – 1928) وتراوح عدد المندوبين إلى دوراته بين 27 و 227 مندوباً من مختلف مدن فلسطين وأقضيتها كان يتم إختيارهم من خلال عرائض ومضابط إنتخابية تقدمها المؤسسات والمدن والقرى، ومن خلال الجمعيات الإسلامية والمسيحية والهيئات الأخرى.. ما أكسب «المؤتمر العربي الفلسطيني» طابعه التمثيلي العام للشعب الفلسطيني في تلك الفترة، وحوله إلى مؤسسة وطنية شبيهة بالمجالس النيابية (البرلمانات)، في ظل تعذر إجراء إنتخابات تحت سقف الإنتداب البريطاني لا تخضع لشرط الإعتراف الفلسطيني المسبق بوعد بلفور.

وقد إنبثق عن كل دورة من دورات «المؤتمر العربي الفلسطيني» لجنة تنفيذية كانت بمثابة الناطق باسم عرب فلسطين، وتولت الإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وتوجيهها ضمن الأهداف التي وضعها المؤتمر لنفسه في إطار الخطوط السياسية لحركة النضال الوطني.

بنتيجة النكبة، اصبحت فلسطين مقسمة الى ثلاثة اجزاء: الجزء الذي اقيمت عليه دولة اسرائيل من جهة، الضفة الغربية من جهة ثانية، وقطاع غزة من جهة ثالثة. الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون ضمن كيان سياسي واحد توزعوا على دول عدة: داخل اسرائيل حيث حصلوا على الجنسية الاسرائيلية، وفي الضفة الغربية التي توحدت بكيان سياسي واحد مع الأردن، وفي غزة التي ألحقت بالإدارة المصرية. هذا فضلاً عن الفلسطينيين الذين لجأوا بشكل خاص إلى الدول العربية المجاورة.

اما النظام الرسمي العربي، وبعد التوقيع المنفرد لبلدان الطوق على إتفاقيات الهدنة الدائمة مع اسرائيل وانسياقه وراء التعامل مع النكبة ونتائجها كأمر واقع، فقد تحولت القضية الفلسطينية – بالمعنى السياسي والعملي - من قضية شعب احتلت ارضه وشردت اغلبية سكانه، الى قضية لاجئين تختزل أجندتهم بتأمين المأوى والمأكل،

المشفى والملبس.. وإلى ما ذكر حول وحدة **الضفة الغربية** مع الأردن وإلحاق **قطاع غزة** بالادارة المصرية، فقد منحت **سوريا** اللاجئين حقوقهم المدنية، بينما عانى اللاجئون في **العراق** من صنوف شتى من الإضطهاد والتمييز، وفي **لبنان** فقد بقي اللاجئون محرومين من حقوقهم الانسانية، وتم التعامل معهم من زاوية الإحتراز الأمني. وبالمقابل تواءمت البورجوازية الفلسطينية بفئاتها العليا وقسم من شرائحها الوسطى مع المجتمعات من بلدان اللجوء وأحياناً إندمجت فيها، دون أن تشكل كيانات سياسية خاصة بها.
الصعوبات والتعقيدات التي واجهها مجتمع اللاجئين إزدادت حدة بسبب من إفتقادهم إلى التأطير الذي يعبر عن إحتياجاتهم، وذلك لإعتبارات عدة من أهمها أنهم لم يحملوا معهم مؤسساتهم السياسية التي كانت قائمة قبل النكبة، واقتصر العمل في اوساط اللاجئين في تلك المرحلة على بعض الاتصالات التي كانت تجريها «**الهيئة العربية العليا**» ببعض الوجهاء والشخصيات، وكانت بمثابة حلقة وصل مع بعض الدول العربية لجهة تمثيل الفلسطينيين والنطق باسمهم، وتولى قيادتها الحاج أمين الحسيني الذي إفتتح لها مكاتب وفروع في القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيويورك.
ظلت تداعيات النكبة ترمي بثقلها على النظام الرسمي العربي الذي بقي قاصرا عن ايجاد حلول للمعضلات المستجدة، فبادرت «الهيئة العربية العليا» الى الاتصال بالدول العربية لاستمزاج رأيها بشأن اعلان حكومة فلسطينية، ونجحت جهودها عندما أقرت اللجنة السياسية للجامعة العربية تشكيل «**حكومة عموم فلسطين**» برئاسة احمد حلمي عبد الباقي واتخذت من غزة مقرا لها. كما شكلت الهيئة «برلمانا» من رؤساء بلديات ومجالس محلية واحزاب وتجار وهيئات شعبية وعقدت اول إجتماعاتها في غزة، في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1948، وأعلنت استقلال فلسطين، بحدودها الدولية. مع مرور الوقت، بدأ حماس الدول العربية لدعم هذه الحكومة يتلاشى، واتخذت مصر قرارا بوقف عمل الحكومة في قطاع غزة، كما توقف مجلس الجامعة العربية عن توجيه الدعوة الى رئيس الحكومة لحضور اجتماعاته.

2 – في **الضفة الغربية**، وبتشجيع من الحكومة الأردنية، تداعت شخصيات فلسطينية، معظمها من الوسط القيادي الإجتماعي التقليدي (أعيان، وجهاء، مخاتير..) إلى تشكيل **4 مؤتمرات شعبية** إنعقدت في العام 1948 على التوالي في كل من عمان وأريحا ورام الله ونابلس، وعبّرت عن رغبتها في الانضمام إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي كان يقتصر كيانها السياسي - في حينها - على الضفة الشرقية، ما أدى، ضمن سلسلة من التداعيات، في 1950/2/11 إلى إجراء إنتخابات انبثق عنها برلمان موحد للضفتين، قرر في 1950/4/24 الوحدة بينهما في إطار المملكة الأردنية.. الأمر الذي جوبه برفض من «الهيئة العربية العليا» فضلاً عن مصر وسوريا.

في **قطاع غزة**، بالمقابل، وبعد التوقيع على اتفاقية الهدنة النهائية بين مصر واسرائيل (1949/12/24) التي أقرت إحتفاظ مصر بالسيطرة على قطاع غزة، ظلت المنطقة تحمل اسم «**المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين**» إلى أن أصدر رئيس حكومة مصر عام 1954 قراراً بتعيين حاكم عام لقطاع غزة. وفيما بعد حدد **القانون الأساسي لقطاع غزة** (القانون رقم 55 لسنة 1955) السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للقطاع. وفي 1962/5/26 تم تشكيل **المجلس التشريعي** الذي ضم 22 عضواً منتخباً و 11 عضواً معيناً.

3 - هذه **الترتيبات المؤسسية** «**الفوقية**» على خلفية النكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني، لم تجعله يستسلم أو يستكين للأمر الواقع الذي خلق على أرض فلسطين، بل سرعان ما استفاق من هول الصدمة وشرع بالتحرك ميدانياً. وما هي إلا فترة قصيرة حتى بدأت إرهاصات العمل الفدائي تأخذ طريقها على صورة هجمات فردية باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. واستمر العمل الفدائي على هذا النحو آخذا صورة العمل الفردي حيناً والمنظم احيانا اخرى – سيما إنطلاقاً من قطاع غزة - حتى مطلع الستينيات عندما انتشرت مراكز التدريب في بعض الدول العربية وشكلت هذه المراكز النواة الاولى لانطلاق العمل الفدائي بصورته المعروفة.
جاء انطلاق العمل العسكري المنظم نتيجة معاناة طويلة ولم يكن امرا عفويا، بل ان العمل السياسي والعسكري تراكم عاما بعد عام منذ هبّة القدس عام 1920 الى هبّة البراق عام 1929 وصولا الى ثورة عام 1936 وما تلاها حتى النكبة عام 1948، والتجارب التي خيضت بعدها حتى منتصف الستينيات وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.
لعب **الكفاح المسلح** دوراً أساسياً في انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة للشعب الفلسطيني التي سرعان ما بدأت تشق طريقها وسط الجماهير المتعطشة للعمل الفدائي، واخذت الفصائل المختلفة على عاتقها مهمة التسليح والتعبئة والتنظيم حتى غدا الفدائي رمزا التفت حوله الجماهير، ومعبرا عن خصوصيتها وهويتها الوطنية..

المراحل المختلفة التي قطعتها المجتمعات الفلسطينية في زمن ما بعد النكبة عكست نفسها على مستوى الوعي والبنية الاجتماعية. وكان الشعور المشترك بالغربة وبالتطلع نحو ساعة العودة الى الوطن، الاساس الموضوعي الذي انبثق منه العامل السياسي المتمثل بالحفاظ على الهوية الوطنية وبقاء العائلة الفلسطينية كمؤسسة اجتماعية موحدة حافظت على الكثير من تقاليد مجتمع ما قبل النكبة، الى ان جاءت المقاومة الفلسطينية، فسادت نظرية الكفاح المسلح على ما عداها، وتحول المخيم من بقعة جغرافية تعج بالمشردين من بلادهم الى حالة من الوعي السياسي والنشاط الثوري المنظم.

4 - كان قيام **منظمة التحرير الفلسطينية** (م.ت.ف.) في 1964/5/28 هو التعبير عن أول كيان سياسي فلسطيني جامع بعد النكبة، مؤذناً بدخول الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة مرحلة جديدة، تتميز للمرة الأولى، بإبراز رسمي للهوية والشخصية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني. منظمة التحرير لم تكن المحاولة الأولى – بعد النكبة – فقد سبقتها إلى ذلك «حكومة عموم فلسطين»، بل المحاولة الأولى التي قيّض لها النجاح والإستمرار بفعل تضافر عواملها الفلسطينية والعربية في ظل سيادة مناخ التحرر الوطني بشكل عام في المنطقة.
ومع أن التطور التاريخي الموضوعي كان سيفضي عاجلاً أم آجلاً إلى نشوء الكيان السياسي المستقل للشعب الفلسطيني، إلا أن إنشاء المنظمة من حيث التوقيت والأهداف من وراء إنشائها، كان يقتضي توفر العامل العربي الدافع ومظلته الواقية (مصر بخاصة) لتجاوز التحفظات والإعتراضات العربية، التي كان بعضها ينطلق من تخوفه من التعبير الوطني الفلسطيني الخاص والمباشر عن الهوية والقضية من خلال كيانه السياسي المستقل. وفي تحقيق هذا الإنجاز الوطني لا نغفل الدور الأساس الذي لعبه – بعد النكبة – تطور الدور والوعي الوطني الفلسطيني.
وفي السياق نفسه نشير إلى دور سياسة التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي مارستها الدول المضيفة حيال الفلسطينيين وأدت إلى مفاقمة حالة الحرمان والافقار الناجمة عن واقع اللجوء، والتي لم تلغِ – بل على العكس تماماً – حفزت زيادة حجم الفئات الوسطى جراء الإقبال الملحوظ على التعليم ومن خلاله التماس فرص العمل في البلدان النفطية وغيرها. لقد لعبت الفئات الوسطى دوراً مؤثراً في بلورة الشعور الوطني وبدايات تحوله من وطنية عفوية إلى هوية وطنية منظمة، ستفرض نفسها في مجرى التطورات وبحيث لم يكن بوسع عديد الدول العربية سوى أن تسلم بها.

5 - هذه **الفئات الوسطى** ذات التأثير المجتمعي والسياسي المتزايد في أوساط اللاجئين، بالذات.. بادرت للتعبير عن طموحاتها الوطنية بالانتماء إلى الأحزاب العقائدية - ذات التوجه القومي أساساً - التي انتشرت بقوّة في الشارع العربي مع تسلم قيادات متحدرة من البرجوازية الصغيرة لمقاليد الحكم في كل من مصر وسوريا والعراق وإظهارها لتطلعات وبرامج معادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية وإعطاء الانطباع بتأييدها للعمل العربي الدؤوب من أجل حل القضية الفلسطينية. وأبرز هذه الأحزاب التي نشطت بين أوساط اللاجئين هي إلى جانب التيار الجماهيري الجارف الذي الهمه جمال عبد الناصر: حزب البعث، حركة القوميين العرب، الحزب الشيوعي، الحزب السوري القومي.
غير أن هذا الإقبال بدأ يتراجع في الفترة التي سبقت إنشاء م.ت.ف. في ضوء الإدراك الفلسطيني المتزايد (شعبياً وفي صفوف النخب) لعدم قدرة الحالة العربية الرسمية والحزبية – التي كان يجري الرهان عليها حتى ذلك الحين – على «تحرير فلسطين»، ما أدى إلى إنتشار واسع للمجموعات والتنظيمات ذات التوجه الفلسطيني الوطني التحرري في صفوف مختلف التجمعات الفلسطينية. وضمن هذه الأجواء يسهل تقدير ردود الفعل الفلسطينية السلبية على كلام لجمال عبد الناصر، قائد مسيرة القومية العربية آنذاك، أشار فيه إلى أن «مصر غير قادرة على محاربة اسرائيل» (كانون الأول/ديسمبر 1963)، وهي ردود فعل صبت في مجرى تقدم فكرة الكيانية السياسية الخاصة والدور الوطني الفلسطيني المستقل.
كانت هذه المجموعات والمنظمات قد بدأت بالظهور قبل ذلك بأعوام وتحديداً منذ نهاية الخمسينيات بفضل نخب فلسطينية أنهت تعليمها في جامعات القاهرة وبيروت ودمشق، ووجدت بفضل التطور الاقتصادي والاكتشافات النفطية فرص عمل في دول الخليج. وجاءت هذه التشكيلات تعبيراً عن المشاعر الفلسطينية الخاصة التي منيت بخيبة أمل من السياسة العربية الرسمية، وبدأت بذور الوعي الوطني لدى العديد من النخب بضرورة اضطلاع الفلسطينيين بدورهم الخاص في معركة التحرير، لكن هذا الوعي ترجم بمشاعر ظلت حتى ذلك الوقت دون تجسيد عملي فعلي وإطار مؤسسي.

6 – على صعيد آخر، وجد أبناء الطبقة السياسية التقليدية والشريحة العليا من الطبقة الوسطى لمجتمع ما قبل النكبة في تشكيل منظمة التحرير، الفرصة لتشكيل كيان سياسي خاص بالشعب الفلسطيني وهم الذين حرموا من إمكانية ممارسة السلطة السياسية بفعل النكبة والتهميش في مرحلة اللجوء، لكن مشروعهم كان برغبة وبتواؤم مع محصلة السياسة العربية الرسمية بقيادة مصر، وليس بالتعارض معها.

إن الصراع الخفي بين الفئات التقليدية من جهة والفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة) الصاعدة في ساحة العمل الوطني الفلسطيني من جهة أخرى، ترافق مع احتدام التناقضات الداخلية على مستوى الدول العربية نفسها المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي، بين مهام ومستلزمات التصدي للمشروع الصهيوني - الإمبريالي من جهة، وقضايا البناء والتنمية الداخلية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى إشتداد الصراع الداخلي السياسي والطبقي الإجتماعي على خيارات برنامجية فعلية.

من جهة أخرى، فإن تحول إهتمام هذه الدول بشكل متزايد إلى قضاياها الداخلية على حساب القضايا القومية وأبرزها قضية فلسطين، ساعد موضوعياً على بروز الوطنية الفلسطينية وتعاظم دور الفئات الوسطى سياسياً وإجتماعياً. لهذا جاءت مبادرة النظام العربي برئاسة مصر في حينها لإنشاء منظمة التحرير، لتسهل تفرغ كل نظام عربي لمعالجة قضاياه الداخلية، وبنفس الوقت توفير شروط التعبير عن التوجهات الوطنية التحررية من خلال إطار يتولى إبراز الوطنية الفلسطينية تحت سقف محصلة الموقف الرسمي العربي بمكوناته الأربعة الحاسمة في المعادلة الفلسطينية (مصر، الأردن، سوريا، السعودية) من خلال تحالف ضمني عربي رسمي مع الفئات والشرائح التقليدية لمجتمع ما قبل النكبة ومعها الفئات العليا من البورجوازية المتوسطة.

وفي هذا السياق بعث وزير الخارجية المصرية بمذكرة إلي جامعة الدول العربية يطلب فيها معالجة مسألة إبراز الشخصية الفلسطينية. وفي دورته الأربعين في 15 ايلول (سبتمبر) 1963 إتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراره بإنشاء منظمة التحرير ■

(2)
مسار منظمة التحرير على يد دورات المجلس الوطني

1 – بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر إنعقد مؤتمر القمة العربية الأولى بالقاهرة في 1964/1/13. وجاءت هذه القمة لتشكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عندما تم تكليف مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية، أحمد الشقيري بإجراء المشاورات اللازمة مع الدول العربية والشعب الفلسطيني لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك أخذت مسألة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني مسارها العملي مستندة إلى قرار القمة العربية عن طريق التحضير لمؤتمر وطني فلسطيني ينبثق عنه الكيان السياسي الفلسطيني المنشود.

وهذا ما تحقق بانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول بالقدس في 1964/5/28 الذي تحول – بقرار منه – إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إنعقاده الأولى. ومنذ هذا التاريخ وحتى كتابة هذه السطور يكون المجلس الوطني قد عقد **21 دورة، إضافة إلى دورة إستثنائية وأخرى غير عادية**:

- الدورة الأولى في القدس..... من 5/28 إلى 1964/6/2.
- الدورة الثانية في القاهرة..... من 5/31 إلى 1965/6/4.
- الدورة الثالثة في غزة..... من 5/20 إلى 1966/5/24.
- الدورة الرابعة في القاهرة..... من 7/10 إلى 1968/7/17.
- الدورة الخامسة في القاهرة..... من 2/1 إلى 1969/2/4.
- الدورة السادسة في القاهرة..... من 9/1 إلى 1969/9/6.
- الدورة السابعة في القاهرة..... من 5/30 إلى 1970/6/4.
- دورة عمان الاستثنائية - في 1970/8/27.
- الدورة الثامنة في القاهرة..... من 2/28 إلى 1971/3/5.
- الدورة التاسعة في القاهرة..... من 7/7 إلى 1971/7/13.
- الدورة العاشرة في القاهرة..... من 4/6 إلى 1972/4/10.
- الدورة الحادية عشرة في القاهرة..... من 1/6 إلى 1973/1/12.
- الدورة الثانية عشرة في القاهرة..... من 6/1 إلى 1974/6/9.
- الدورة الثالثة عشرة في القاهرة..... من 3/12 إلى 1977/3/22.
- الدورة الرابعة عشرة في دمشق..... من 1/15 إلى 1979/1/22.
- الدورة الخامسة عشرة في دمشق..... من 4/11 إلى 1981/4/19.
- الدورة السادسة عشرة في الجزائر..... من 2/14 إلى 1983/2/22.
- الدورة السابعة عشرة في عمان..... من 11/22 إلى 1984/11/29 .
- الدورة الثامنة عشرة في الجزائر..... من 4/20 إلى 1987/4/25.
- الدورة التاسعة عشرة في الجزائر..... من 11/12 إلى 1988/11/15.
- الدورة العشرين في الجزائر..... من 9/23 إلى 1991/9/28 .
- الدورة الحادية والعشرين في غزة..... من 4/22 إلى 1996/4/25.
- الإجتماع غير العادي في رام الله – في 2009/8/26 .

[ملاحظة: في إطار ما سبق تجدر الإشارة إلى إجتماع غزة في 1998/12/14 بحضور رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، والذي ضم أعضاء من المجلسين الوطني والتشريعي وغيرها من مؤسسات م.ت.ف. من أجل المصادقة على مضمون رسالة عرفات إلى كلينتون بتاريخ 1998/1/21 بتأكيد إلغاء مواد الميثاق الوطني التي سبق للدورة 21 للمجلس الوطني في 1996/4/24 أن صادقت على إلغائها، أي تلك المواد التي تتعارض مع تعهدات م.ت.ف. بنبذ الإرهاب والاعتراف باسرائيل والعيش معها بسلام كما نصت عليها الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية بتاريخ 9-1993/9/10. هذا الإجتماع الذي أطلقت عليه تسمية المؤتمر الشعبي الفلسطيني لا يمكن إدراجه ضمن دورات المجلس الوطني أو إجتماعاته غير العادية] .

2 – من زاوية **التطورات السياسية والعسكرية المهمة في المنطقة**، بالإمكان توزيع دورات المجلس الوطني على المراحل التالية:

- **مرحلة ما قبل حرب الـ 67** (1964 – 1967) التي شهدت إنعقاد **3 دورات** (1 ، 2، 3).
- **مرحلة العمل الفدائي العلني في الأردن** (1968 – 1971) التي إنعقدت خلالها **7 دورات** (4، 5، 6، 7، الإستثنائية، 8، 9).
- **مرحلة تموضع م.ت.ف. في لبنان** (1971 – 1982) التي تنقسم بدورها إلى فترتين:

أ) **ما قبل اتفاق كمب ديفيد** (1978) بين مصر واسرائيل حيث إنعقدت **4 دورات** (10، 11، 12، 13).

ب) **ما بعد كمب ديفيد** (1978 – 1982) **حتى حرب 1982** التي إنعقدت خلالها **دورتان** (14 و 15).

- **مرحلة الإنقسام السياسي واستعادة وحدة م.ت.ف.** (1983 – 1987) حيث انعقدت **3 دورات**: الأولى شهدت بداية الإنقسام (16)، والثانية كرسته (17)، والثالثة (18) شهدت إستعادة الوحدة.
- **مرحلة الانتفاضة الكبرى وحتى عشية إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام** (1988 – 1991) حيث انعقدت **دورتان** (19 و 20).

■ **مرحلة ما بعد إتفاق أوسلو** (1993) **وإقامة السلطة الفلسطينية** (1994) **وحتى يومنا** حيث إنعقدت **دورتان؛** الأولى (21 في العام 1996) عادية، والثانية غير عادية (في العام 2009).

3 – بحكم إفتقاد م.ت.ف. إلى دولة تجسد سيادتها على أرض وشعب، كان من الطبيعي أن يتأثر **مكان** إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بطبيعة المرحلة السياسية، وتالياً بنمط العلاقات العربية لمنظمة التحرير.
على هذه الخلفية، ومن موقعها القيادي المتميّز والمسلم به في المدى العربي، إستضافت **مصر** دورات المجلس الوطني على امتداد 13 عاماً (1965 – 1977)، وهي – أي مصر - التي لعبت دوراً مركزياً في تأسيس م.ت.ف. عام 1964، وفي إعادة تأسيسها بعد حرب حزيران 1967، وتأمين الغطاء السياسي والدبلوماسي لها باعتبارها من صلب استراتيجية مصر كدولة مواجهة مع اسرائيل. واستمرت القاهرة في هذا الموقع حتى نشوب الخلاف الفلسطيني – المصري الكبير بعد إنتقال مصر إلى موقع آخر عندما وقعت على إتفاق كمب ديفيد (1978) وانخرطت في مسار سرعان ما قاد إلى إبرام معاهدة السلام المنفرد مع اسرائيل (1979).
خلال الفترة المذكورة التي استغرقت 13 عاماً، إنعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني في غزة (1966) التي كانت بالإدارة المصرية حتى حرب الـ 67، وفي القاهرة **11 دورة عادية** (2، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).
وتكون مصر والحال هذه قد إستضافت حوالي 60% من الدورات العادية للمجلس الوطني **(12 من 21)**. وثمة إستثناءان إثنان خلال هذه الفترة:
الأول يخص الدورة الأولى للمجلس الوطني التي إنعقدت بالقدس عام 1964 إثر قرار القمة العربية بتأسيس الكيان السياسي الفلسطيني، حيث تم إختيار المكان لرمزيته أولاً، كما وعلى خلفية التسوية السياسية مع حكومة عمّان القائمة على تخلي م.ت.ف. عن حقها بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الأردنية، كما وتخليها عن أية أهداف سيادية في الضفة الغربية.
أما الاستثناء **الثاني** فيطول الدورة الاستثنائية التي إنعقدت بمخيم الوحدات في عمان (1970/8/27) بعد قبول مصر والأردن بمبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة وليم روجرز القاضية - من بين أمور أخرى – بوقف إطلاق النار مع اسرائيل (أي حرب الاستنزاف على جبهة القنال، والعمليات الفدائية عبر وعلى نهر الأردن).

4 – في **الأراضي الفلسطينية** عقد المجلس الوطني **3 دورات عادية ودورة** (والأصح إجتماع) **غير عادية؛** فإلى جانب الدورتين الأولى (1964) والثانية (1966) اللتين إنعقدتا تباعاً في القدس وغزة قبل وقوع الإحتلال الاسرائيلي، استضافت رام الله في منطقة الحكم الذاتي (2009) الإجتماع غير العادي للمجلس الوطني الذي تمت الدعوة إليه خصيصاً لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية الواقفة على شفا فقدان نصابها القانوني. كما سبقتها غزة باستضافة الدورة 21 للمجلس الوطني (1996) التي كان مطروحاً على جدول أعمالها إلغاء بنود الميثاق الوطني التي تتناقض مع تعهدات م.ت.ف. تجاه اسرائيل، كما جرت الإشارة.

أما **الأردن،** فإلى الدورة الإستثنائية التي إنعقدت في عمان (1970)، فقد عقد المجلس الوطني دورته العادية الـ 17 (1984) في عمان، وهي الدورة التي ترسّم خلالها الإنقسام السياسي في م.ت.ف. على خلفية وبهدف التمهيد لاتفاق سياسي يقوم على إشراك الأردن في التمثيل الفلسطيني كما تم التعبير عنه، بعد إنعقاد المجلس الوطني بشهور قليلة، في إتفاق عمان (1985/2/11).

سوريا بدورها إستضافت بدمشق **دورتان** للمجلس الوطني: الدورة 14 (1979) و 15 (1981)، وذلك في الفترة الواقعة بين معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية وحرب صيف 1982 التي أدت إلى خروج م.ت.ف. الرسمية من لبنان، أي تلك الفترة التي شهدت تحسناً ملحوظاً في العلاقات السورية – الفلسطينية الرسمية.

وأخيراً فقد استقبلت **الجزائر 4 دورات** للمجلس الوطني في الفترة التي تلت حرب الـ 82 وحتى إفتتاح مؤتمر مدريد للسلام (1991) وهي الدورات الرقم 16 (1983)، 18 (1987)، 19 (1988) و 20 (1991).

5 – على إمتداد **27 سنة،** أي منذ تأسيس منظمة التحرير (1964) وحتى إنطلاق المفاوضات (1991) التي افضت إلى إتفاق أوسلو (1993) وإقامة سلطة الحكم الذاتي (1994)، حافظ المجلس الوطني على إنتظام دوراته (21 دورة خلال 27 سنة، أي بمتوسط دورة عادية واحدة كل سنة وأربعة شهور).

بالمقابل، ومنذ العام 1991 وحتى كتابة هذه السطور، أي طيلة عقدين من الزمن لم يعقد المجلس الوطني سوى دورة واحدة (الـ 21 في العام 1996) وبشكل رئيسي لتلبية أحد استحقاقات إتفاق أوسلو المتمثل بإلغاء بنود الميثاق الوطني المتعارضة مع إلتزامات أوسلو، إلى جانب المصادقة على الإتفاقات الموقعة بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية. أما الإجتماع غير العادي في رام الله (2009)، فقد إنعقد لتلبية إستحقاق قانوني. ومن هذه الزاوية – أي تمديده لولاية اللجنة التنفيذية - فقد أسهم بمزيد من التأجيل لانعقاد دورة للمجلس الوطني.

6 - إن تجميد إنعقاد دورات المجلس الوطني (المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير) هو أحد الأوجه الرئيسية للتراجع الحاد الذي شهده دور مؤسسات م.ت.ف. في مرحلة ما بعد إتفاق أوسلو، وهو – في الوقت نفسه – إنعكاس **لظاهرتين رئيسيتين** في النظام السياسي الفلسطيني:
الأولى هي حلول إحدى الركيزتين التي يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني، وهي مؤسسات السلطة الفلسطينية مكان مؤسسات الركيزة الأخرى (م.ت.ف.) التي يفترض أن تلعب دور الحاضنة للأولى.
والثانية هي الدور المتعاظم لقوى الإسلام السياسي في الحركة الفلسطينية، التي نشأت وتطورت بالتوازي مع م.ت.ف. ومؤسساتها، وبنزوع للصراع معها، وتداخلت في السنوات الأخيرة مع مؤسسات السلطة الفلسطينية واحتلت موقعاً متقدماً فيها، لا بل مقرراً في بعض أهمها، دون أن ينعكس ذلك إمتداداً في مؤسسات م.ت.ف. ومشاركة فيها (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية..).

ينعكس هذا الواقع سلباً على الشرعية الشعبية – وليس بالضرورة القانونية – لهذه المؤسسات في م.ت.ف.، لجهة تآكل صفتها التمثيلية، مما يضع القيادة المقررة في م.ت.ف. أمام خيارين صعبين، كل منهما ينطوي على اشكالية معينة بالنسبة لها: إما الحفاظ على الحالة القائمة، الأمر الذي يعرضها إلى مزيد من التآكل حتى لو جرى ترميمها وتحسين أدائها في مجال أو آخر. أو فتح أبواب مؤسسات م.ت.ف. أمام هذه القوى المقيمة خارجها، ما يؤدي، بدوره، إلى إطاحة التوازنات القائمة لغير صالح هذه القيادة المقررة.
إن الخروج من هذا المأزق يكون بإعتماد الخيار القائم على ركيزتي الإجماع الوطني المبني على البرنامج المشترك، والديمقراطية من خلال بوابتها الرئيسية: إنتخاب المجلس الوطني بأسلوب يضمن إكسابه أوسع وأرقى صفة تمثيلية ممكنة للقوى السياسية والمجتمعية ولمختلف التجمعات الفلسطينية في الداخل والشتات، الأمر الذي يكفله نظام إنتخابي قائم على التمثيل النسبي الكامل. وما ينطبق على المجلس الوطني لـ م.ت.ف.، ينطبق أيضاً – ومن باب أولى – على المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية■

(3)
حول تكوين المجالس الوطنية والهيئات المنبثقة عنها
من الدورة الأولى (1964) إلى الدورة السادسة عشرة (1983)

I – التأسيس الأول (1964 – 1967)
من الدورة الأولى إلى الدورة الثالثة

1 – الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني الأول (أو المجلس الإنتقالي)

أ) إنعقد المؤتمر الفلسطيني الول بالقدس في 1964/5/28 بعضوية **422 مندوباً** أتوا ضمن آلية تعيين محددة وليس بالانتخاب، وتوزعوا كما يلي:

■ **36 عضواً عن القطاعات والهيئات: 12** عن النقابات والعمال + **10** عن الهيئات النسائية + **5** عن الصحافة + **2** أعضاء شرف + **7** أعضاء اللجنة التحضيرية.

■ **386 عضواً عن التجمات الفلسطينية،** أتو من الفئات التالية: الأعيان والنواب والوزراء الحاليون والسابقون ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية، أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة، رجال دين، أصحاب مهن حرة وأساتذة جامعات، تجار وأعضاء غرف تجارية، مغتربون، ممثلون عن اللاجئين والمخيمات، شيوخ عرب بئر السبع، رؤساء مجالس الشركان وموظفوا المصارف وخلافهم..

وبدورهم توزع هؤلاء على مختلف البلدان كما يلي: **212** عن الأردن بضفتيه + **46** عن قطاع غزة + **29** عن لبنان + **20** عن سوريا + **20** عن الكويت + **6** عن مصر + **12** عن السعودية + **8** عن قطر + **3** عن العراق + **15** عن ليبيا + 2 عن الجزائر + 3 عن المهجر + 15 ملحق.

ب) أطلقت تسمية المجلس الإنتقالي على المجلس الوطني للأشارة إلى ولاية موقتة تنقضي ما أن تجري إنتخابات حرة لعضويته. غير أن عدم تعيين مدة هذه الولاية وإغفال البحث بخطة عمل ملموسة للإنتخابات حوّلت مناشدة الشقيري في ختام أعمال المؤتمر (المجلس) للدول العربية أن تترك الحرية لإجراء الإنتخابات، إلى مناورة سياسية ليس إلا.

إلى جانب هذا المجلس المعيّن الذي إنتخب الشقيري رئيساً للمجلس الوطني واللجنة التنفيذية تعززت مكانة الشقيري المركزية بصلاحية تسمية أعضاء الأخيرة، فأتى تشكيل **اللجنة التنفيذية الأولى** على النحو التالي:

1 – أحمد الشقيري؛ 2- بهجت أبو غربية؛ 3- حامد أبو ستة؛ 4- د. حيدر عبد الشافي؛ 5- خالد الفاهوم؛ 6- فاروق الحسيني؛ 7- فلاح الماضي؛ 8- د. قاسم الريماوي؛ 9- قضي العبادلة؛ 10- عبد الخالق يغمور؛ 11- عبد الرحمن السكسك؛ 12- عبد المجيد شومان؛ 13- نقولا الدر؛ 14- د. وليد قمحاوي؛ 15- اللواء وجيه المدني.

2 – الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني (الأول)

إنعقدت الدورة الثانية بالقاهرة (1965/6/5-4/31)، حيث قدم الشقيري استقالته في رئاسة اللجنة التنفيذية، وقرر المجلس الوطني تجديد إنتخابه رئيساً لها وكلفه إعادة تأليفها، فأتت **اللجنة التنفيذية الثانية** من 10 أعضاء على النحو التالي:
1 – أحمد الشقيري؛ 2- د. أحمد السروري؛ 3- إبراهيم أبو ستة؛ 4- جمال الصوراني؛ 5- عبد الحميد ياسين؛ 6- د. داود الحسيني؛ 7- سعيد الفرة؛ 8- عبد المجيد شومان؛ 9- د. فايز صايغ؛ 10- اللواء وجيه المدني.

3 – الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني (الأول)

إنعقدت **الدورة الثالثة** بمدينة غزة 020-1966/5/24) في جو متوتر بين المنظمة والأردن بسبب رفضه السماح للمنظمة بتسليح قرى الخطوط الأمامية في الضفة الغربية وتدريبها، وعدم موافقة فرض ضريبة التحرير على أبناء فلسطين كما هو الحال في غزة ومصر وسوريا والعراق والكويت وقد تم توسيع المجلس الوطني ليصبح مجموعة **466** عضواً/ وبعد إنتهاء أعمال الدورة قام الشقيري بتأليف **اللجنة التنفيذية الثالثة**، فأتت على النحو التالي:
1 – أحمد الشقيري؛ 2- جمال الصوراني؛ 3- اللواء وجيه المدني؛ 4- عبد المجيد شومان؛ 5- د. أسامة النقيب؛ 6- نمر المصري؛ 7- خالد الفاهوم؛ 8- حامد أبو ستة؛ 9- يحيى حمودة؛ 10- عبد الخالق يغمور؛ 11- بهجت أبو غربية؛ 12- يوسف عبد الرحيم؛ 13- سعيد الفرة؛ 14- مجدي أبو رمضان.

II – التأسيس الثاني للفترة الإنتقالية
الدورتان الرابعة والخامسة (1968 – 1969)

1 – المجلس الوطني الثاني – الدورة الرابعة (القاهرة، 10-1968/7/17)

أ) بعد حرب الحزيران 1967 وتداعياتها، قدم الشقيري استقالته يوم 1967/12/24، فتولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، وأعلنت اللجنة التنفيذية في اليوم نفسه (129/25 أنها ستعمل بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية المقاتلة على إقامة مجلس وطني جديد. وأسفرت هذه الاتصالات عن تشكيل **المجلس الوطني الثاني** من **100 عضو** موزعين كمايلي:

- **38 مقعداً** للمكتب الدائم لمؤتمر تحقيق الوحدة ودعم الكفاح المسلح (الذي إنعقد بالقاهرة في 1968/1/17) والذي يضم 8 مكونات أبرزها فتح ومن ثم طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) ومعهما: جبهة ثوار فلسطين + جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية + منظمة الشباب الثوري الفلسطيني + منظمة طلائع الفداء + جبهة تحرير فلسطين + الهيئة العاملة لدعم الثورة .
- **10 مقاعد** للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تضم 3 مكونات: شباب الثأر + أبطال العودة + جبهة التحرير الفلسطينية.
- **20 مقعداً** لجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية.
- **29 مقعداً** للمستقلين.
- **3 مقاعد** لاتحادات العمال والطلبة والمرأة.

ب) أقرت الدورة الرابعة ما يلي: يحل المجلس المنعقد (الثاني) محل المجلس الإنتقالي (الأول) ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به + يتمتع المجلس الوطني وحده بحق ضم أعضاء جدد إليه وملء المقاعد الشاغرة + تؤلف اللجنة التنفيذية من 11 عضواً أحدهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي + يكون من مهام اللجنة التنفيذية تشكيل مجلس وطني جديد (الثالث).

جدد المجلس الوطني ولاية اللجنة التنفيذية المستقيلة (بقي منها 10 أعضاء)، وفوضها إختيار عضو جديد ينضم إليها فانتخبت د. يوسف صايغ عضواً فيها، ويحيى حمودة رئيساً لها. وعليه تشكلت **اللجنة التنفيذية الرابعة** من:
1 – يحيى حمودة؛ 2- عبد الخالق يغمور؛ 3- بهدت أبو غربية؛ 4- عبد المجيد شومان؛ 5- نمر المصري؛ 6- د. أسامة النقيب؛ 7- خالد الفاهوم؛ 8- حامد أبو ستة؛ 9- جمال الصوراني؛ 10- اللواء وجيه المدني؛ 11- د. يوسف صايغ.

2 – المجلس الوطني الثالث – الدورة الخامسة (القاهرة، 1-1969/2/4)

أ) بنتيجة الاتصالات التي قامت بها والمشاورات التي أجرتها لتسمية أعضاء المجلس الوطني الجديد (الثالث)، بلورت اللجنة التنفيذي مقترحاً بـ **119** مقعداً رست الصيغة على **105** أسماء بسبب من إحجام الجبهة الشعبية

(جزئياً) وجيش التحرير عن تسمية ممثليهما في المجلس الوطني: فتح **33** الجبهة الشعبية **12** (التي إعتذرت عن تقديم أسماء ثمانية أعضاء يمثلون شباب الثأر وأبطال العودة، فتم الإكتفاء بإدراج أربعة أسماء يمثلون جبهة التحرير الفلسطينية، المكون الثالث للجبهة الشعبية الذي إستقل عن الجبهة الشعبية تحت عنوان: الجبهة الشعبية – القيادة العامة) + الصاعقة **12** + جيش التحرير القوات الشعبية **6** (لم تقدم أسماؤهم) + المستقلون **42** + الاتحادات (العمال، الطلبة، المرأة) 3 (1 لكل منهم) + أعضاء اللجنة التنفيذية **11** .

ب) إنتخبت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الثالث **اللجنة التنفيذية الخامسة**، التي انتخبت بدورها ياسر عرفات رئيساً لها وقائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية، واتى تشكيلها من 11 عضواً 04 فتح + 2 صاعقة + 5 مستقلين) على النحو التالي:

1+2+3+4 من فتح: ياسر عرفات، خالد الحسن، فاروق القدومي ومحمد يوسف النجار؛ 5+6 من الصاعقة: يوسف البرجي وأحمد الشهابي؛ 7+8+9+10+11 من المستقلين): كمالناصر، إبراهيم بكر، حامد أبو ستة، ياسر عمرو وعبد الحميد شومان.

3 – المجلس الوطني الثالث – الدورة السادسة (القاهرة، 1-1969/9/6)

أ) قررت **الدورة السادسة** إضافة **8 مقاعد** لتمثيلالجبهة الديمقراطية التي رسمّت ولادتها بعد 3 اسابيع من انعقاد الدورة الخامسة. ومن أصل 4 قُدمت أسماؤهم للتمثيل أحد مكونات الجبهة الشعبية: جبهة التحرير الفلسطينية، فقد تم تخصيص الأخيرة بـ **3 مقاعد** بعد أن تبنتعنوان: الجبهة الشعبية – القيادة العامة.

كما قرر المجلس إعتبار العضو بهجت أبو غربية ممثلاً لجبهة النضال الشعبي، والعضو يوسف أبو اصبع ممثلاً لمنظمة فلسطين العربية، دون أن يترتب على ذلك الإعتراف الرسمي بهذين التنظيمين من قبل م.ت.ف.، ما كان سوف يترتب عليه تخصيص حصة تمثيلية (كوتا) لكل منهما. علماً أن منظمة فلسطين العربية أعلنت إندماجها بفتح في الدورة التاسعة للمجلس الوطني 1971). أما جبهة النضال الشعبي فلم تُعتمد رسمياً كفصيل في م.ت.ف. إلا في الدورة الـ 15 للمجلس الوطني (نيسان1981)، مع استمرار التعامل معها عملياً كفصيل بدليل مشاركتها – على سبيل المثال في التوقيع على بيان 1970/5/6 ومشاركتها فياللجنة المركزية التي إنبثقت عن هذا البيان.

ووافق المجلس على إقتراح جيش التحرير بأنيمثلرمزياً بقائده، كما ناقش حصة تمثيل الجبهة الشعبية فيه، وطالب من اللجنة التنفيذية متابعة الحوار للدخول في الدورة القادمة للمجلس.

واخيراً رفع المجلس حصة تمثيل الإتحادات: العمال من 1 إلى 5، الطلبة من 1 إلى 3، والمراة من 1 إلى 2، إلى جانب تمثيل الكتاب بمندوب واحد. وعليه إرتفع تمثيل الإتحادات مقارنة مع تمثيلها في الدورة الخامسة من 3 إلى 11، أي بزيادة **8 مقاعد.**

ب) مقابل 105 في الدورة الخامسة، بلغ قوام المجلس الوطني في **الدورة السادسة** 112 بالتوزيع التالي: فتح 33 – الصاعقة 12 – الديمقراطية 8 – القيادة العامة 3 – مستقل عن جبهة النضال الشعبي 1 – مستقل عن منظمة فلسطين العربية 1 – جيش التحرير (+ قوات التحرير) – الإتحادات: العمال 5 – الطلبة 3، المرأة 2، الكتاب 1 – المستقلون 42 .

ج) أما فيما يتعلق باللجنة التنفيذية فقد قرر المجلس تعديل المادة (14) من النظام الأساسي بحيث يرتفع قوامها من 11 إلى عدد يتراوح بين 12 من هذا التحديد رفعت الدورة السادسة عدد أعضاء التنفيذية من 11 إلى 12 عضواً، فباتت تضم ممثلين عن 3 منظمات (فتح + الصاعقة + الديمقراطية) إلى جانب المستقلين.

وعليه تشكلت اللجنة **التنفيذية السادسة** من 12 عضواً (4 فتح + 2 صاعقة + 1 ديمقراطية + 5 مستقلين) على النحو التالي:

1+2+3+4 من فتح: ياسر عرفات، خالد الحسن، فاروق القدومي وخالد الحسن؛ 5+6 من الصاعقة: يوسسف البرجي وأحمد الشهابي؛ 7 من الجبهة الديمقراطية: بلال الحسن؛ 8+9+10+11+12 عن المستقلين: خالد البشرطي، كمال ناصر، حامد أبو ستة، ياسر عمرو وحسام الخطيب.

4- المجلس الوطني الثالث – الدورة السابعة(القاهرة، 30/5-1970/6/4)

أ) نتيجة للاتصالات التي تمت مع الجبهة الشعبية وافقت الجبهة على ان تمثلرمزياً بعضو احد. وجرى تمثيل الهيئات العاملة لتحرير فلسطين بعضو واحد، وكذلك المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين (وهي المجموعة الأقلية في المنظمة الشعبية التي لم تتوحد مع الجبهة الديمقراطية في حزيران 1969، إلى أن تلاشت في خضم أحداث الأردن 70-71).

وإستناداً إلى ما تقدم إرتفع عدد المجلس الوطني من 112 إلى **115 عضواً.**
ب) وافق المجلس الوطني على تشكيل **"اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية"** حسبما ورد في بيان 1970/5/6 الصادر عن إجتماع عقد بهذا التاريخ في عمان وضم إلى الأمناء العامين لفصائل المقاومة أعضاء اللجنة التنفيذية. وصادق المجلسعلى تشكيل اللجنة المركزية التي يترأسها رئيس اللجنة التنفيذية من: اللجنة التنفيذية + رئيس المجلس الوطني + القائد العام لجيش التحرير + ثلاثة من المستقلينفي أعضاء المجلس الوطني تختارهم اللجنة التنفيذية + مندوب قيادي مفوض بكافة الصلاحيات عن كل منظم ولا يشترط في هؤلاءأنيكونوا من أعضاء المجلس الوطني.
وقرر المجلس الوطني أن تبقى اللجنة المركزية قائمة، ما لم يقرر المجلس أن يعدلها أو يستبدلبها أو عليّها. كما قرر أنتمثل اللجنة المركزية القيادة العليا للنضال الفلسطيني في الأمور التي تطرح عليها وتنون ضمن صلاحياتها.
ج) إنتخبت الدورة السابعة **اللجنة التنفيذيةالسابعة** بنفس العدد والتوزيع بين المستقلين (5) والمنظمات (7: 4 فتح + 2 صاعقة+ 1 ديمقراطية)، حيث حل زهيرالعلمي رئيسياً لمجلس الصندوقالقومي محل خالد البشطي، وإبراهيم البرغوثي عن الصاعقة محل يوسف الرجي.

5 – المجلس الوطني الثالث – الدورة الثامنة (القاهرة، 2/28 – 1971/3/5)
أ) أضافت **الدورة الثامنة** التي إنعقدت بعد أحداث أيلول 1970،إلى عضوية المجلس الوطني: فائق وراد بصفته الشخصيةعن قوات الأنصار، وحبيب قهوجي + صبري جريس+ محمود درويش، لممثلين لعرب فلسطين 48، وهذه هي المرة الأولى التي يمثل فيها هؤلاء في المجلس الوطني. وعليه ارتفع عدد أعضاء المجلس الوطني من 115 إلى 119.
ب) بشكل عام ركزت قرارات الدورة الثامنة على الجانب التنظيمي، ومن قراراتها تشكيل لجنة من اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني ومن ـــ الإستعانة بهم لاختيارأعضاء المجلس الوطني الجديد (الرابع) في صيغة تكرست لاحقاً في إطار ما يسمى **بالقيادة الفلسطينية** القائمة على نفس التشكيل تقريباً (اللجنة التنفيذية + رئيس المجلس الوطني + شخضيات مستقلة + الأمناء العامين للفصائل).
وتقرر أنيتشكلالمجلس من **150 عضواً** من ممثلي القوى المقاتلة ومندوبي النقابات والكفائات الفكرية والإختصاصية الملتزمين بالثورة، ويراعى التمثيل الجغرافي ويشترط في جميع هؤلاء المندوبين الإلتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني. وتقرر أن تكون مدةولاية هذا المجلس ثلاث سنوات من تاريخ أول إجتماع له.

6 – المجلس الوطني الرابع – الدورة التاسعة (القاهرة، 7-1971/7/13)
أ) تشكل المجلس الجديد (الرابع) وفقاً لما تقرر في الدورة السابعة من 150 عضواً، اصبحوا **15** في أول جلسة عقدها المجلس الجديد، موزعين كما يلي: المنظمات الفدائية **79** + جيش التحرير **6** + الاتحادات والنقابات **26** + المستقلون **44**.
وتوزع مندوبو المنظمات كمايلي: فتح **33** + الصاعقة **12** + الجبهة الشعبية **12** + الجبهة الديمقراطية **8** + جبهة التحرير العربية **8** + الجبهة الشعبية – القيادة العامة **3** + جبهة النضال الشعبي **1** + الهيئة العاملة لتحرير فلسطين **1** + منظمة فلسطين العربية **1**.
في **الدورة التاسعة** أعلنت منظمتان: الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (عصام سرطاوي) ومنظمة فلسطين العربية (أحمد زعرور) إندماجهما في حركة فتح.
وعليه يصبح تمثيل المنظمات الرسمي في أول دورة يعقدها المجلس الوطني الرابع، وهي **الدورة التاسعة** حسب تسلسل الدورات منذ التأسيس، كما يلي: 6 منظمات + تمثيل رمزي لجبهة النضال من خلال بهجت أبو غربية + تمثيل قوات الأنصار من خلال فائق وراد كمستقل.
لقد شهدت **الدورة التاسع**، وللمرة الأولى، تمثيل جميع الفصائلفي عضويتها: الجبهة الشعبية التي باتت مشاركتها عادية بعد أن كانت رمزية في الدورات السابقة(السابعة والاستثنائية الثامنة)، وبعد أن كانت قد قاطعت الدورتان الخامسة والسادسة.
ب) قرر المجلس – عملياً – إلغاء اللجنة المركزية، وإن بصيغة غير مباشرة: "تعطى اللجنة التنفيذية حق توقيت إعلان قرار إلغاء اللجنة المركزية"..إنتخبالمجلس الوطني **اللجنة التنفيذية الثامنة** من 14 عضواً، وانتخبت هذه بدورها ياسر عرفات رئيساً لها وقائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية، وأتت عضويتها بزيادةإثنين على سابقتها:

(5) للمستقلين منهم (1) و(9) للمنظمات (4 فتح + 2 صاعقة + 1 ديمقراطية + 1 شعبية + 1 عربية) بالاسماء التالية:
1+2+3+4 من فتح: ياسر عرفات، خالد الحسن، محمد يوسف النجار وفاروق القدومي؛ 5+6 من الصاعقة: زهير محسن وسامي عطاري؛ 7 الديمقراطية: صالح رأفت؛ 8 عن العربية (أحمد مرعشلي)؛ 9 عن الشعبية: تيسير قبعة؛ 10+11+12+13+14 عن المستقلين: صلاح (سمته الشخصية) بهجت أبو غربية، حامد أبو ستة، كمال ناصر ويوسف صايغ (رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي).

7 – المجلس الوطني الرابع – الدورة العاشرة الإستثنائية (القاهرة، 6-12/4/1972)
دعين هذه الدورة إستثنائية لانها استبقت الدولة الاعتيادية التي كان من المفترض أن تنعقد في تموز 1972 بفعل ظروف مستجدة أبرزها مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين، وبدعوة الإحتلال الاسرئيلي إلى الإنتخابات البلدية في الأراضي المحتلة. وترافقت هذه الدورة مع **إنعقاد المؤتمر الشعبي الفلسطيني** وبمشاركة أكثر من 700 من أبناء فلسطين، وعشرات من ممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والحكومات العربية والصديقة.
قررت **الدورة العاشرة** توسيع المجلس الوطني، على أن تخصص نسبة 50% من الأعضاء الجدد للتنظيمات والإتحادات الشعبية والنقابات المهنية. وكلفت بهذه المهمة لجنة تحضيرية من رئيس المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

8 – المجلس الوطني الرابع – الدورة الحادية عشرة (القاهرة، 6-12/1/1973)
أ) إنطلاقاً من العدد الذي رست عليه عضوية المجلس الوطني، تشية إنعقاد **الدورة الحادية عشرة:** 154، ثم توسيع المجلس الوطني، بناء على قرار الدورة العاشرة، بـ 26 عضواً جديداً. وبذلك أصبح مجموع عدد أعضاء المجلس **180** عضواً.
ب) إنتخبت الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، **اللجنة التنفيذية** الجديدة، **التاسعة** بتسلسلها، ضمن **عشرة أعضاء**، وهي – من حيث العدد – أصغر لجنة تنفيذية يتم تشكيلها في تاريخ منظمة التحرير. وإنتخبت اللجنة التنفيذية في أولإجتماع لها، ياسر عرفات رئيسياً، وتوزعت عضويتها بين المستقلين (4) والمنظمات (6: 2 فتح + 1 صاعقة + 1 ديمقرطية + 1 شعبية + 1 عربية) بالأسماء التالي:
1+2 من فتح: ياسر عرفات ومحمد يوسف النجار؛ 3– زهير محسن عن الصاعقة؛ 4– ياسر عبد ربه عن الديمقراطية؛ 5- أحمد اليماني (أبو ماهر) عن الشعبية؛ 6- د. عبد الوهاب الكيالي عن العربية؛ 7+8+9+10 عن المستقلين: حامد أبو ستة، كمال ناصر،محمد زهدي النشاشيبي، د. يوسفالصايغ (رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي).

9 – المجلس الوطني الرابع – الدورة الثانية عشرة (القاهرة 1-9/6/1974)
أ) وافق المجلس الوطني على إضافة ثمانية أعضاءجدد هم أعضاء الجبهة الوطنية الفلسطينية (في الوطن المحتل) الذين أبعدتهم سلطات الإحتلال خارج الوطن. وبذلك إرتفع عدد أعضاءالمجلس الوطني من 180 إلى **187 عضواً.**
ب) لما كانت الدورة 12 هي آخر دورة في ولاية المجلس الوطني الرابع (7/7/1971 – 7/7/1974)، تقرر تكليف لجنة تحضيرية من مكتب رئاسة المجلس (سابقاً إقتصرت المشاركة على رئس المجلس الوطني) واللجنة التنفيذية.
ج) إنتخبت **لجنة تنفيذية جديدة، العاشرة بتسلسلها،** من **14 عضواً** توزعت عضويتها – **مناصفة** – بين المستقلين (7) والمنظمات(7: 2 فتح + 1 صاعقة + 1 ديمقراطية + 1 شعبية + 1 عربية + 1 قيادة عامة)، وانتخبت اللجنة التنفيذيةبدورها ياسر عرفات رئيسياً لها، وتضمنت الأسماء التالية:
1+2 عن فتح: ياسر عرفات وفاروق القدومي؛ 3 عن الصاعقة: زهير محسن؛ 4 عن الديمقراطية: ياسر عبد ربه؛ 5 عن الشعبية: أحمد اليماني (أبو ماهر)؛ 6 عن العربية: د. عبد الوهاب الكيالي؛ 7 عن القيادة العامة: طلال ناجي؛ 8+9+10+11+12+13+14 عن المستقلين: محمد زهدي النشاشيبي، حامد أبو ستة، عبد الجواد صالح، عبد العزيز ـــ عبد المحسن أبو ميزر، القس إيليا خوري و د. وليد قمحاوي رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي.

وقد لحظت **اللجنة التنفيذية العاشرة** تمثيلاً للمرة الأولى للجبهة الشعبية من خلال طلال ناجي، فضلاً عن ثلاثة يمثلون الجبهة الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل هم: عبد الجواد صالح، عبد المحسن أبو ميزر والقس إيليا خوري.

10 – المجلس الوطني الخامس – الدورة الثالثة عشرة (القاهرة 12-1977/3/22)

أ) تم تشكيل **المجلس الوطني الخامس** من **293 عضواً**، اضيف اليهم عدد يحدد (على الا يقل عن 100 عضو) من أبناء الأرض المحتلة اتفقت على عدم إعلان اسمائهم لاعتبارات الأمن. وبقيت هذه الإضافة ذات مغزى سياسي ـــ ليس إلا ولفترة طويلة من الزمن. لذلك، وعند الكلام عن عضوية المجلس الوطني، يكون المقصود هو العضوية المحددة بالإسماء.

وفي تشكيل المجلس الوطني الخامس يجدر التوقف أمام مشاركة الفصائل والاتحادات الشعبية والمهنية:

■ **ملأت الفصائل 92 مقعداً** توزعت عليها كما يلي: 1 فتح **36** + الصاعقة **15** + الديمقراطية **12** + الشعبية **12** + العربية **9** + القيادة العامة **8** .

وبذلك يكون تمثيل فتح قد إرتفع من 33 إلى 36، والصاعقة من 12 إلى 15، والديمقراطية من 8 إلى 12، والعربية من 8 إلى 9، والقيادة العامة من 3 إلى 8 . بينما حافظت الجبهة الشعبية على نفس العدد في المقاعد (12).

وبقي خارج نطاق الإعتماد الرسمي لمنظمة التحرير: الحزب الشيوعي الأردني وجبهة النضال الشعبي.

■ **ملأت الإتحادات الشعبية والمهنية 51 مقعداً** توزعت عليها كما يلي: إتحاد العمال **12** + المرأة **8** + المعلمين **8** + الطلبة **7** + الكتاب والصحفيين **3** + الحقوقيين **3** + المهندسين **3** + المهن الطبية والهلال الأحمر **5** + شبيبة الثورة والمجلس الأعلى لرعاية الشباب **2** .

ب) إتحد المجلس الوطني الخامس في دورته الـ 13 قراراً باستحداث **المجلس المركزي** الذي يتكون من اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من أعضاء المجلس الوطني يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويختارون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والشخصيات الوطنية.

ج) تم إنتخاب **اللجنة التنفيذية الحادية عشرة**، بحسب تسلسلها الزمني، من **15 عضواً** توزعت عضويتها بين المستقلين (9) والمنظمات (6: 2 فتح + 1 صاعقة + 1 ديمقراطية + 1 قيادة عامة + 1 عربية). وهذه هي المرة الأولى منذ الدورة الخامسة للمجلس الوطني التي أسست لائتلاف المنظمات مع المستقلين في تشكيل اللجان التنفيذية، التي يتجاوز فيه عدد ممثلي المستقلين على عدد ممثلي المنظمات، وذلك بسبب من عدم مشاركة الجبهة الشعبية وزيادرة عدد التنفيذية من 14 إلى 15 .

ضمن اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الدورة 13، الأسماء التالية: 1+2 عن فتح: ياسر عرفات وفاروق القدومي؛ 3- عن الصاعقة: زهير محسن؛ 4- عن الديمقراطية: ياسر عبد ربه؛ 5- عن القيادة العامة: طلال ناجي؛ 6- عن العربية: عبد الرحيم أحمد؛ من 7 إلى 15 عن المستقلين: عبد المحسن أبو ميزر، حامد أبو ستة، محمد زهدي النشاشيبي، عبد الجواد صالح، أحمد صدقي الدجاني، الفرد طوباسي، حبيب قهوجي، مجدي أبورمضان و د. وليد قمحاوي رئيسياً لمجلس إدارة الصندوق القومي.

11 – المجلس الوطني الخامس – الدورة الرابعة عشرة (دمشق، 15-1979/1/22)

■ بعد مناقشات حول تشكيل اللجنة التنفيذية تقرر بقاؤها على حالها. كما قرر المجلس الوطني أن تستمر ولاية المجلس حتى يجتمع في دورته القادمة ويقرر ما يراه مناسباً.

■ أما بالنسبة بالعضوية المجلس الوطني، فقد جرت الموافقة على إعتبار ايلاديون كبوجي عضو شرف في المجلس، وإعتماد أسماء **8 أعضاء** جدد، من بينهم د. سمير غوشة أمين عام جبهة النضال الشعبي، ومحمد عباس (أبو العباس) وعبد الفتاح غانم، القيادي في جبهة التحرير الفلسطينية التي إستقلت عن الجبهة الشعبية – القيادة العامة في ... 1978، _____ بذلك الإسم القديم الذي حملته القيادة العامة قبل إنضمامها إلى ائتلاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وبذلك بلغت عضوية المجلس الوطني **301 عضواً.**

12 – الجلس الوطني الخامس – الدورة الخامسة عشرة (دمشق، 11-1981/4/19)

أ) إنقعدت هذه الدورة متأخرة عن مبوعدها المقرر في شهر كانون الثاني 1980 لأسباب عدة، منها اختلاف الفصائل على نسبة التمثيل في اللجنة التنفيذية الجديدة.
رست عضوية المجلس الوطني عند إفتتاحهعلى 279، أقرت الدورة الخامسة عشرة إضافة 18 عضواً، ما أدىإلى رفع عضوية المجلس إلى 315 .
من جهة أخرى قرر المجلس الموافقة على إنضمام منطمتين إليه هما جبهة النضالالشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية، كمنظمتين عاملتين ومعتمدتين في المجلس الوطني.
ب) بالنظر لانتهاء مدته قرر المجلس الوطني بالاجماع ما يلي:
■ تمدد مدة المجلس الوطني الحالي (الخامس) وفي كل الأحوال يبقى قائماً ومتمتعاً بكاملصلاحياته إلى حين إجتماع المجلس الجديد.
■ يضاف إلى هذا المجلس عدد يتروح بين ثلاثين إلى اربعين عضواً يتم اختيارهم بين رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وتعرض الأسماء على المجلس المركزي.
■ رفع ممثلي الأرض المحتلة من 122 إلى 180 يتم اختيارهم من ممثلي القوى والاتحادات والكفاءات والبلديات والمجالس القروية والجمعيات في الأرض المحتلة، ولا يتم احتسابهم في النصاب ما دام الإحتلال قائماً.
ج) إنتخب المجلس الوطني في **دورته الخامسة عشرة** اللجنة التنفيذيةالجديدة، وهي **الحادية عشرة** حسب تسلسلها الزمني، من **15 عضواً**، توزعت بين المستقلين (7) والمنظمات (8: 3 فتح + 1 صاعقة + 1 ديمقراطية + 1 شعبية + 1 عربية + 1 قيادة عامة)، وتشكلت من الأسماء التالية:
1+2+3 عن فتح: ياسر عرفات، فاروق القدومي ومحمد عباس؛ 4 عن الصاعقة: محمد خليفة؛ 5 عن الديمقراطية: ياسر عبد ربه؛ 6 عن الشعبية: أحمد اليماني؛ 7 عن العربية: عبد الرحيم أحمد؛ 8 عن القيادة العامة: طلالناجي؛ من 9 إلى 15 عن المستقلين: حامد أبو ستة، محمد زهدي النشاشيبي، عبد المحسن أبو ميزر، د. أحمد صدقي الدجاني، د. حنا ناصر و د. صلاح الدباغ رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي.

12- المجلس الوطني – الدورة السادسة عشرة (الجزائر، 14-1983/2/22)
أ) في ضوء القرار المتخذ من الدورة 15 بالتحديد المقترح لولاية المجلس، لم تعد الإشارة إلى رقمه المتسلسل ذات إستناداً إلى رأي اللجنة القانونية التي أكدت حق المجلس الوطني (وفقاً للمادة 32 من النظام الأساسي) في ضم أعضاء جدد إليه من حين لأخر حسبما يرى ذلك ملائماً وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية.
وبموجب نظام ضم الأعضاء هذا، وافق المجلس على إضافة 29 عضواً إلى جانب 40 عضواً أقر المجلس الوطني عضويتهم بناء على قرار الدورة 15 . وعليه إرتفعت عضويةالمجلس الوطني من 315 إلى **384** .
إلى هذا فاز خالد الفاهوم برئاسة المجلس بموجب عملية إنخابيةجرت حسب النظام الداخلي للمجلس، كما جرى إنتخاب أعضاء مكتب المجلس: سليم الزعنون (النائب الأول) + محمود تيم (نائب الرئيس) + محمد صبح (أمين السر).
ب) إنتخب المجلس الوطني في **دورته السادسة عشرة اللجنة التنفيذية الجديدة، وهي الثانية عشرة** بحسب تسلسلها الزمني، من **14 عضواً** توزعت عضويتها بين المستقلين (6) والمنظمات (8: 3 فتح + 1 صاعقة + 1 ديمقراطية + 1 شعبية + 1 عربية + 1 قيادة عامة).
وتشكلت اللجنة التنفيذية من الأسماء التالية: 1+2+3 عن فتح: ياسر عرفات، فاروق القدومي ومحمود عباس؛ 4- عن الصاعقة: محمد خليفة؛ 5- عن الديمقراطية: ياسر عبد ربه؛ 6- عن الشعبية: أحمد اليماني؛ 7- عن العربية: عبد الرحيم أحمد؛ 8- عن القيادة العامة: طلال ناجي؛ من 9 إلى 14 عن المستقلين: عبد المحسن أبو ميزر، أحمد صدقي الدجاني، حامد أبو ستة، جمال الصوراني، محمد زهدي النشاشيبي ود. حنا ناصر رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي ■

(3)
التأسيس الأول لمنظمة التحرير (1964 – 1967)
الدورات الأولى والثانية والثالثة للمجلس الوطني

1 – في ضوء قرار مؤتمر القمة العربية الأول، بدأت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بجولات قام بها أحمد الشقيري لإختيار مندوبين عن مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني على أساس الصفة الرسمية، المؤهلات والمكانة المهنية والنفوذ الإجتماعي (بالمعنى التقليدي، الأعياني والوجاهي للكلمة).
واستعان الشقيري في ذلك بلجان تحضيرية، عيّنت بدورها لجنة تنسيق من 35 عضواً توزعت على لجان إختصاص فرعية، ومنها اللجنة الإدارية التي نسقت للمؤتمر الفلسطيني الأول **422 مندوباً** موزعين كما يلي:
■ **36 عضواً عن القطاعات والهيئات: 12** عن النقابات والعمال + **10** عن الهيئات النسائية + **5** عن الصحافة + **2** أعضاء شرف + **7** أعضاء اللجنة التحضيرية.
■ **386 عضواً عن التجمعات الفلسطينية،** أتوا من الفئات التالية: الأعيان والنواب والوزراء الحاليون والسابقون ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية، أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة، رجال دين، أصحاب مهن حرة وأساتذة جامعات، تجار وأعضاء غرف تجارية، مغتربون، ممثلون عن اللاجئين في المخيمات، شيوخ عرب بئر السبع، رؤساء مجالس الشركات وموظفو المصارف وخلافهم..
وبدورهم توزع هؤلاء على مختلف البلدان كما يلي: **212** عن الأردن بضفتيه + **46** عن قطاع غزة + **29** عن لبنان + **20** عن سوريا + **20** عن الكويت + **6** عن مصر + **12** عن السعودية + **8** عن قطر + **3** عن العراق + **10** عن ليبيا + **2** عن الجزائر + **3** عن المهجر + **15** ملحق.
لقد شكا هذا التمثيل – على إتساعه – منذ البداية من ثغرات رئيسية ثلمت فيه جانبي الديمقراطية والشمول، حيث: **حل التعيين في عضوية المؤتمر بدلاً من الإنتخاب** + **إقتصر معظم التمثيل على أبناء الفئات الوسطى وما فوقها في الهرم الإجتماعي،** وبالمقابل ضعف تمثيل قطاعات اللاجئين في المخيمات والفئات الكادحة عموماً (لم يضم وفد فلسطينيي لبنان إلى المؤتمر أيٍ من سكان المخيمات) + **إستثنى قوى سياسية فاعلة** بدءاً من الهيئة العربية العليا مروراً بالأحزاب القومية والتقدمية واليسارية وإنتهاء بمنظمات تقوم على الدعوة إلى الكفاح المسلح.

2 – تحول المؤتمر الفلسطيني الأول مع التئامه في القدس بتاريخ 1964/5/28 إلى **المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إنعقاده الأولى**. وكان أحمد الشقيري قد وافق عشية افتتاح المؤتمر على شرطين تقدمت بهما الحكومة الأردنية، وهما: ■ أن تصرف منظمة التحرير النظر عن كل ما له صلة بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية (ضمنا الضفة الغربية)؛ ■ ان ينص صراحة في ميثاق المنظمة على أن ليس لديها (أي المنظمة) أهداف سيادية في الضفة الغربية.
أعلن مؤتمر القدس قيام منظمة التحرير، وأقر «**الميثاق القومي الفلسطيني**» و«**النظام الأساسي**» **للمنظمة، «والنظام الأساسي» للصندوق القومي الفلسطيني،** معتبراً نفسه مجلساً وطنياً في دورة إنعقاده الأولى. وقد

تحددت في ذلك الميثاق المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير والأهداف العامة للشعب الفلسطيني، ومن أبرزها:
«أ) فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ» .
ب) على صعيد إدراك الشعب الفلسطيني لذاته:
«■ الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.
■ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.
■ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ويؤدي دوره في تحقيقها. ويجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.
■ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.
■ إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية. ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس».
ج) على صعيد وعي الآخر:
«■ يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.
■ إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.
■ الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها وفاشيستية بمراميها ووسائلها. وإن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة، وركيزة الاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة.
■ اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين».
لقد ركز «الميثاق القومي» على هدف تحرير فلسطين معبرا عن وعي ملتبس ناتج بلا شك عن توازنات عربية عندما ربط هدف التحرير بـ«إعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين» و«تمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية» مع تأكيده في الوقت نفسه أن منظمة التحرير لن «تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة و منطقة الحمة».
كانت مواقف التعبيرات السياسية للتيارين الوطني والقومي، في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، سلبية عموماً تجاه النتائج التي تمخض عنها المجلس الوطني الفلسطيني. وانصب انتقاد هذه التعبيرات، في الأساس، على الأسلوب «الفوقي» الذي أتبع في تشكيل منظمة التحرير، ومنها: التعيين وليس الانتخاب .. بدون معايير وضوابط واضحة الخ، أما المسألة الثانية، فكانت رفض المجلس الوطني الإقرار بالسيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية الواقعة خارج نطاق دولة اسرائيل نتيجة إستجابة الشقيري لمطالب الحكومة الأردنية بشكل خاص، وتجاهله التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري فعال.

3 - إذن، تكرس الإجماع العربي في إحياء الكيان الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحها الشرعية العربية، حيث رحب مؤتمر القمة العربية الثاني، الذي انعقد في مدينة الإسكندرية في 10 أيلول 1964 بقيام منظمة التحرير دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة النضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني وحدد التزام الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهماتها.
وفي قراءة سريعة للوثائق التأسيسية لمنظمة التحرير يمكن ملاحظة التالي:
■ أغفلت هذه الوثائق تحديدا واضحا لمعسكر الحلفاء ومعسكر الأعداء، كما خلت من تحديد واضح للقوى المحركة لعملية التحرير. أما على المستوى الداخلي فقد أغفلت الإشارة إلى التمايزات الطبقية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع الفلسطيني المشتت، وما يترتب على ذلك سياسياً وكفاحياً، الأمر الذي يشير إلى الطبيعة الطبقية للشريحة

المتنفذة في قيادة منظمة التحرير في حينها، وذلك في إمتداد البورجوازية الكبيرة والبيروقراطية العليا الوافدة من البنى الإجتماعية التقليدية لمجتمع ما قبل النكبة.
■ خلا الميثاق من الإشارة إلى الاستقلال الفلسطيني سواء من خلال دولة أو استقلال م.ت.ف. كمنظمة تمثل كيان هذا الشعب. ولم يكن هذا الغياب وليدة الصدفة، فمن الواضح أن سببه يعود لكون المنظمة قد انحكمت في تشكيلها لرغبة عربية معلنة ومستترة في آن بعدم تجاوزها الهامش المشترك لسياسات الدول العربية التي التقت على انشائها أو تجاوز السياسات المنفردة لبعض الأنظمة، كما أن الذين تولوا مسؤولية العمل لإنشاء المنظمة لم يكونوا في وضع يسمح بالحديث عن استقلاليتها عن الدول العربية أو عن حقها في تحديد سياساتها الداخلية أو في الشأن الوطني عموماً.
■ إغفال أية إشارة إلى العمل العسكري وعدم تحديد أية أساليب لممارسة الشعب الفلسطيني لدوره الخاص في معركة التحرير، وبقي الالتزام عائما في إطار الدول العربية.
■ غض المجلس الوطني النظر عن الحقوق الوطنية في المناطق التي تشكل كل الجزء الباقي من أرض فلسطين الانتدابية والذي لم تكن إسرائيل تحتله عام 1964 عندما وضع الميثاق، من خلال ما حملته المادة (24) التي نصت على ان «لا تمارس المنظمة أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية».
اضافة الى كل ذلك، منح أحمد الشقيري نفسه دوراً بارزاً وصلاحيات واسعة. فجمع بين رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وقام بتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية، فضلاً عن ممارسات فردية عديدة عرف بها.

4 - عندما كثرت الاحتجاجات حول هذه الصيغة اللا ديمقراطية في أسلوب العمل ونظامه، قدم أحمد الشقيري إلى **الدورة الثانية للمجلس الوطني** في القاهرة (5/31 إلى 1965/6/4) مشروع نظام للانتخابات صادق عليه المجلس لكنه ظل حبرا على ورق. إلى هذا أقرت الدورة الثانية للمجلس الوطني ضرورة التنسيق بين اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وبين القوى الثورية الفلسطينية (أي المنظمات الفدائية) تمهيداً لتوحيد أداة الثورة توحيداً كاملاً. وإنتهت أعمال هذه الدورة بإقرار قانون التنظيم الشعبي، ومن الناحية العسكرية بالمطالبة بتسهيل مهمة قيادة جيش التحرير الفلسطيني في إختيار وانتقال الضباط وبفرض التجنيد الإجباري على الفلسطينيين ومضاعفة الإهتمام بقوات الفدائيين.

على خلفية توتر العلاقات بين الدول العربية على إمتداد العام 1966، ما أدى – من بين أمور أخرى – إلى عدم إنعقاد القمة العربية الرابعة في أيلول 1966، شهدت **الدورة الثالثة للمجلس الوطني** (غزة، من 20 إلى 1966/5/24) صداماً مع السلطات الأردنية، وهو أبرز ما شغل م.ت.ف. طوال العام 1966. أما أسباب الخلاف فمنها ما له علاقة بإعلان اللجنة التنفيذية عن تعيين لجنة محلية في الأردن (1966/3/28) للمساعدة على الإشراف على إنتخابات المجلس الوطني(!)؛ ومنها ما له علاقة بتجربة العمل الفدائي إنطلاقاً من أراضي المملكة الأردنية وعلى حدودها.
وهكذا صدرت قرارات الدورة الثالثة مؤكدة على جدية العمل الفلسطيني ووحدة العمل الثوري ووحدة العمل العربي والإعداد للمعركة وتسهيل مهمة جيش التحرير الخ..
وإشتدت الأزمة بين الطرفين بعد الدورة الثالثة، وسحبت الحكومة الأردنية إعترافها من المنظمة بمذكرة قدمتها إلى الجامعة العربية في 1967/1/26. وبقيت العلاقات على هذا الحال إلى أن أجرى الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) عشية حرب حزيران 67، مصالحة بين الملك حسين ورئيس م.ت.ف. (الشقيري) في 1967/5/30■

(4)
التأسيس الثاني لمنظمة التحرير (1968 – 1969)
الدورتان الرابعة والخامسة للمجلس الوطني

1 – تعاظم شأن المنظمات الفدائية – بخاصة حركة فتح – خلال العام 1966 في الساحة الفلسطينية، وتجاوزت بالدور بنى م.ت.ف. وتشكيلاتها العسكرية، كما تجاوزت بالرؤية السياسية والاستراتيجية قيادة المنظمة المحكومة بسقف الموقف الرسمي العربي، والمصري بخاصة.
وكان من الطبيعي بعد هزيمة حزيران 67 أن تحتسب قيادة م.ت.ف.، سيما رئيسها بشخصيته الطاغية على المؤسسة، على معسكر الهزيمة، بينما تعلو اسهم المنظمات الفدائية التي تعاكست مع السياسة الرسمية لـ م.ت.ف. قبل حزيران 67. وفي كل الأحوال، لم يكن الشقيري والفريق الذي يمثل، يملك الرؤية والبرنامج الذي يسمح بالتعامل مع مرحلة ما بعد الهزيمة.
ضمن هذه الأجواء وتحت ضغط مباشر من اللجنة التنفيذية، قدم الشقيري إستقالته إلى «الشعب الفلسطيني»(!) يوم 1967/12/24 وقبلتها اللجنة التنفيذية في اليوم نفسه، وتولى **يحيى حمودة** رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، وأعلن في 1968/2/13 قرار اللجنة التنفيذية إجراء سلسلة إتصالات مع المنظمات الفلسطينية للإتفاق على وجهة نظر تجاه تشكيل مجلس وطني جديد. وفي هذا الإطار إجتمعت اللجنة الفرعية المكلفة من اللجنة التنفيذية بممثلين عن حركة فتح والجبهة الشعبية في بيروت يوم 68/3/1 حيث تم الإتفاق على أن يشكل المجلس الوطني من مئة عضو تختار المنظمات الفدائية نصفهم، بينما تختار م.ت.ف. النصف الثاني.

2 – بعد هذا الإتفاق بأيام نشبت **معركة الكرامة** (3/21) التي اضفت وهجاً إستثنائياً على حركة فتح جعلها ترفض قاعدة المناصفة، وبالنتيجة وبعد عمليات أخذ ورد مضنية، تم الاتفاق يوم 1968/5/30 على توزيع **مقاعد المجلس الوطني المئة** الذي سيلتئم في **دورته الرابعة** وفقاً لما يلي:
- **38 مقعداً** للمكتب الدائم لمؤتمر تحقيق الوحدة ودعم الكفاح المسلح (الذي إنعقد في القاهرة يوم 1968/1/17) الذي يضم 8 مكونات أبرزها حركة فتح ومعها: طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) + جبهة ثوار فلسطين + جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية + منظمة الشباب الثوري الفلسطيني + منظمة طلائع الفداء.
- **10 مقاعد** للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تضم 3 مكونات: شباب الثأر + أبطال العودة + جبهة التحرير الفلسطينية.
- **20 مقعداً** لجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية.
- **29 معقداً** للمستقلين.
- **3 مقاعد** لاتحادات العمال والطلبة والمرأة (مندوب واحد لكل إتحاد).

إجتمع **المجلس الوطني في دورته الرابعة** في القاهرة من 10 إلى 1968/7/17، لكنه لم يتمكن من إنتخاب لجنة تنفيذية جديدة، فجدد للجنة التنفيذية التي كانت قد قدمت استقالتها، على أن يكون من مهامها تشكيل مجلس وطني آخر خلال فترة أقصاها ستة أشهر، على أن يبقى المجلس الحالي (الذي يضم مئة عضواً بالتوزيع الوارد أعلاه) قائماً حتى يتم تشكيل المجلس الجديد.
ومن أهم إنجازات الدورة الرابعة فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية (أي الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) بحيث أصبح الأمر عكس ما كان عليه في الدورات الثلاث الأولى. وكذلك تعديل الميثاق القومي إلى «**الميثاق الوطني**» وبما ينسجم مع سمات المرحلة ومتطلباتها. كما جرى تعديل النظام الاساسي بحيث أصبح المجلس هو الذي يختار اللجنة التنفيذية ويمنحها الثقة أو يحجبها عنها، واللجنة التنفيذية نتتخب بدورها رئيسها.

3 – أعلنت اللجنة التنفيذية يوم 1969/1/7 أنه تم الإتفاق على إشتراك جميع الهيئات والمنظمات في المجلس الوطني بتوزيع معين للمقاعد في دورة إنعقاده الخامسة. لكن الجبهة الشعبية أعلنت معارضتها المشاركة في المجلس، وكذلك رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني. وعليه بلغ إجمالي المقاعد 119 كرقم، و 105 بالأسماء، وتوزعت كما يلي: فتح **33** – الجبهة الشعبية **12** (لم تقدم سوى أسماء 4 منهم) – الصاعقة **12** – جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية **6** (لم تقدم اسماؤهم) – المستقلون **42** – الاتحادات (العمال، الطلبة، المرأة) **3** (1 لكل منهم) – أعضاء اللجنة التنفيذية **11**.

إنعقدت **الدورة الخامسة للمجلس الوطني** في القاهرة من 1 إلى 1969/2/4، بحضور جميع المنظمات الفدائية **باستثناء الجبهة الشعبية وجيش التحرير**، وتحددت مهمتها الرئيسية بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة تضم التنظيمات إنسجاماً مع وجهة إعادة تأسيس المنظمة بحيث تضم جميع المكونات الوطنية وبخاصة التنظيمات الفدائية التي إكتسبت ثقلاً إستثنائياً في ساحة العمل الوطني بعد حرب الـ 67. وعليه تشكلت لجنة تنفيذية من 11 عضواً برئاسة ياسر عرفات ضمت ممثلين عن فتح والصاعقة ومستقلين.

4 – بعد الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس الوطني حصلت تطورات عدة على الصعيد التنظيمي؛ ففي 1969/2/22 أعلن عن تشكيل **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**. وفي 1969/4/10 أعلن عن تشكيل **جبهة التحرير العربية**. وفي 1969/5/23 خرجت **الهئية العاملة لتحرير فلسطين** عن فتح. وكانت قبل ذلك، أي في أواخر العام 1968 قد خرجت **جبهة النضال الشعبي** عن فتح بعد أن عملت معها نحو السنة. وكذلك خرجت عن الجبهة الشعبية **جبهة التحرير الفلسطينية** (التي باتت تحمل اسم **الجبهة الشعبية – القيادة العامة**)، **ومنظمة فلسطين العربية** بعد أن عملتا في إطار الجبهة الشعبية لفترة قصيرة (شهور). وتوجهت هذه المنظمات لاحتلال موقعها في المجلس الوطني تأكيداً لتحول م.ت.ف. إلى إطار للوحدة الوطنية■

(5)
في قضايا الوحدة الوطنية
من الدورة السادسة إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني
1971 – 1969

1 – حرب حزيران 1967 بالتغييرات الهائلة التي أحدثتها على أوضاع المنطقة وشعوبها، طرحت في السنوات الأولى لتداعياتها المباشرة على جدول أعمال المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير، قضايا كبرى، ومنها ثلاث نلخصها بالعناوين التالية:

■ **البرنامج السياسي لإنجاز الحقوق الوطنية**، وفي السياق المسألة الفلسطينية التي وضعها المشروع الصهيوني بعلاقة صراع تناحري مع المسألة اليهودية، والحل المطروح في المدى التاريخي للمسألة الوطنية الفلسطينية.

■ **استراتيجية «حرب الشعب» وقضايا الوحدة الوطنية**، وما يترتب على هذه الاستراتيجية من أشكال للنضال: الكفاح المسلح، والجماهيري.. وأشكال للتنظيم: الحركة الجماهيرية، الأطر الوطنية للتعبئة العامة..

■ **العلاقات الأردنية – الفلسطينية** بحكم خصوصية هذه العلاقات بين الشعبين والبلدين... وإمتداداً العلاقات مع المحيط العربي المستهدف أيضاً من المشروع التوسعي الاسرائيلي.

إن تناول هذه العناوين وما يتفرع عنها يتجاوز إطار هذا البحث؛ وفي هذا الفصل سيتم تناول **قضايا الوحدة الوطنية** في السنوات الأولى لإعادة التأسيس الثانية (1967 – 1971)، التي تغطي أيضاً فترة العمل العلني للمقاومة الفلسطينية في الأردن.

2 – على إمتداد **4 سنوات** (1967 – 1971) عقد المجلس الوطني 6 من أصل 21 دورة عادية تخللت مساره منذ التأسيس، أي خلال خمسة عقود، ما يعبر عن حيوية سياسية عالية إتسمت بها السنوات الأولى لإعادة التأسيس التي تحققت في المجلس الخامس بعد أن مهد لها إنتقالياً المجلس الرابع.

هنا، ينبغي تسليط الضوء على ضرورة **إستيعاب مغزى التغيير المهم الذي طرأ على وضع م.ت.ف. بعد المجلس الخامس من حيث قابليتها ووجهة تطورها إلى إطار عريض للوحدة الوطنية.** لقد تمخض المجلس المذكور عن صعود قيادة جديدة، حلّت مكان القيادة التقليدية العاجزة عن المساهمة في النضال الوطني الفلسطيني ضمن معطياته المستجدة التي دفعت بالكفاح المسلح إلى موقع الصدارة. إلى هذا وقع تحول في طبيعة علاقة م.ت.ف. بالأنظمة العربية لجهة إكتساب إستقلالية أوسع عن الوصاية العربية الرسمية.

هذا التغيير وما استتبعه أدى إلى تحول إيجابي في نظرة الجماهير إلى منظمة التحرير بسبب المكانة السياسية والكفاحية التي تمثلها القيادة الوطنية الجديدة، وعزز تطلع هذه الجماهير إلى م.ت.ف. من أجل تجسيد الوحدة الوطنية.
لقد رحّبت الجبهة الديمقراطية، منذ أن ترسمّت إنطلاقتها في 1969/2/22، بهذا التغيير. لكنها – في الوقت نفسه – لم تُغفل **الموجبات البرنامجية والجماهيرية والتنظيمية الداخلية المترتبة على وجهة تحوّل م.ت.ف. إلى إطار للوحدة الوطنية، وعنوان هذه الموجبات هو البرنامج المشترك والديمقراطية في العلاقات الداخلية ومع الجماهير.**
وقد تحولت هذه الرؤية للوحدة الوطنية وكيفية التقدم نحوها (تطور وتطوير م.ت.ف. إلى جبهة وطنية متحدة) إلى محور المشاريع السياسية – التنظيمية التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية إلى عدد كبير من دورات المجلس الوطني، بدءاً من أول مجلس شاركت رسمياً في أعماله وهو المجلس السادس، دون أن تساورها أوهام حول إمكانية تطبيق هذه المشاريع بمعزل عن توفير نسبة القوى اللازمة بالمراكمة النضالية والتحالفية.
لقد استطاعت هذه السياسة التي اتبعتها الجبهة الديمقراطية والتي رسمت بوضوح حدودها حيال **نزعات الإنعزال عن الأطر المشتركة** (الجبهة الشعبية)، كما وحيال **مفهوم «العمود الفقري» لاستتباع القوى السياسية** (حركة فتح)، أن تنقل مسألة الوحدة الوطنية من إطار دعوات الدمج (كما برزت خاصة في المجلس الثامن – 1971) في «منظمة واحدة» على قاعدة «الضم والإلحاق» إلى إطار الإعتراف بواقع التعدد (وليس الشرذمة) وأسبابه الموضوعية في الراهن، وفي الإجتماع الفلسطيني وتاريخه المعاصر.
غير أن الإعتراف بواقع التعددية السياسية في المسار الطويل لـ م.ت.ف. ، لم يكتسِ مضموناً ديمقراطياً حقيقياً – إن في البرنامج أو في العلاقات بين القوى أو مع الجماهير -، بل استعيض عنه – في معظم الأحيان- بنظام تمثيل في هيئات المؤسسة يقوم على «كوتا» تحت الضبط والسيطرة؛ وهو شكل من أشكال التعبير عن سيادة نظرية «العمود الفقري» في التعامل الاستيعابي الفوقي مع مفهوم «الجبهة الوطنية المتحدة» كإطار للوحدة الوطنية من خلال إضافة مقاعد لتمثيل قوى سياسية على حساب – لا بل بديلاً من – دمقرطة المؤسسة الوطنية وإعلاء شأن البرنامج المشترك. لقد عبرت المجالس الوطنية خلال هذه الفترة، عن هذا **المنحى الاحتوائي** بوضوح.

3 – إستقبل المجلس الوطني الخامس 3 منظمات فدائية (فتح، الصاعقة، الشعبية)، وانتخب لجنة تنفيذية من فتح والصاعقة والمستقلين، بعد أن قاطعت الجبهة الشعبية أعمال الدورة.
في **الدورة السادسة للمجلس الوطني** (6-1969/9/1) تم توسيع تمثيل الفصائل بإضافة أربع منظمات، هي: **الجبهة الديمقراطية** (8 مقاعد)، **الجبهة الشعبية – القيادة العامة** (3 مقاعد)، **جبهة النضال الشعبي** (مقعد واحد)، **منظمة فلسطين العربية** (مقعد واحد)؛ هذا إلى جاب تمثيل الكتاب (1)، ورفع عدد مقاعد الإتحادات الممثلة أصلاً: العمال (من 1 إلى 5)، الطلبة (من 1 إلى 3) والمرأة (من 1 إلى 2).
لم يلحظ المجلس السادس تمثيل الجبهة الشعبية التي كانت قد أعلنت عشية إنعقاد المجلس أنها لن تشارك في أعماله ولن تشترك في اللجنة التنفيذية وقيادة الكفاح المسلح (التي كانت قد تشكلت في الأردن في أواسط شباط 1969 لتنسيق النشاط الفدائي ووضعه بإشراف هيئة أركان واحدة).
أما جيش التحرير الفلسطيني (واستتباعاً قوات التحرير الشعبية) الذي سبق أن قاطع أعمال المجلس الخامس، فقد تمت الموافقة على تمثيله رمزياً من خلال قائده.
وبذلك يكون تمثيل المنظمات الفدائية في المجلس السادس قد إرتفع إلى 6 فصائل (فتح، الصاعقة، الديمقراطية، القيادة العامة، النضال، منظمة فلسطين العربية) من أصل 9 فصائل موجودة في الساحة **[وبالإمكان أن نضيف – من زاوية الدقة التوثيقية ليس إلا - المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين التي توحدت مع الجبهة الديمقراطية في حزيران 1969 باستثناء مجموعة صغيرة حافظت على التسمية وتمثلت رمزياً في المجلس السابع إلى أن تلاشت تلقائياً في خضم أحداث أيلول 1970 في الأردن. ومن هنا صحة الكلام عن 9 وليس 10 فصائل موجودة في الساحة].** أما الفصائل التي لم يشملها التمثيل – لأسباب مختلفة – فهي: الشعبية، الهيئة العاملة، الجبهة العربية.
بلغ قوام المجلس السادس 112 (مقابل 105 في المجلس الخامس) بالتوزيع التالي: فتح **33** – الصاعقة **12** – الديمقراطية **8** – القيادة العامة **3** – النضال **1** – منظمة فلسطين العربية **1** – جيش التحرير (+قوات التحرير الشعبية) **1** – الإتحادات: العمال **5**، الطلبة **3**، المرأة **2**، الكتاب **1**- المستقلون **42**.
أما فيما يتعلق **باللجنة التنفيذية** فقد تقرر تعديل المادة (14) من النظام الأساسي بحيث يرتفع قوامها من 11 إلى عدد يتراوح بين 12 إلى 15، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. وانطلاقاً من هذا التحديد رفع المجلس السادس عدد أعضاء التنفيذية من 11 إلى 12 عضواً، فباتت تضم ممثلين عن 3 منظمات (**فتح + الصاعقة + الديمقراطية**) إلى جانب المستقلين.

4 – الفترة التي أعقبت المجلس السادس شهدت تأزماً ملحوظاً بين المقاومة والحكومة الأردنية بلغت درجة عالية من التوتر عندما أصدرت الأخيرة في 1970/2/10 قراراً من 11 بنداً لتقييد العمل الفدائي والحريات السياسية عموماً، ما استدعى تحركاً مقابلاً تجسد بعقد إجتماع لجميع فصائل حركة المقاومة بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية العمالية والمهنية، أعلن على أثره (في 2/11) عن قيام «**القيادة الموحدة للعمل الفدائي والجماهيري في الأردن**»، أو «**القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية**».
مع تصاعد الأحداث في الأردن كثّفت القيادة الموحدة إتصالاتها وتوصلت إلى «**بيان 1970/5/6**» الذي أعلن تحوّل القيادة الموحدة، وبنفس التشكيل، إلى «**اللجنة المركزية**» لحركة المقاومة.
واعتبر بيان 5/6 الذي وقعت عليه جميع الفصائل بدون إستثناء إلى جانب قوات التحرير الشعبيةواللجنة التنفيذية، أن منظمة التحرير هي الإطار العريض للوحدة الوطنية وأن جميع الفصائل ستشترك في المجلس الوطني القادم والمؤسسات المنبثقة عنه.
وبالفعل، فقد أتى إنعقاد **المجلس السابع** (القاهرة، 5/30-1970/6/4) بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من بيان 5/6، ليشهد إنهاء مقاطعة الجبهة الشعبية لأعماله من خلال تمثيلها **رمزياً** في المجلس بمندوب واحد، وكذا الأمر بالنسبة للهيئة العاملة. هذا مع الإشارة إلى الإختلاف الكبير في الموقع والمكانة والدور بين التنظيمين، وإلى تباين أسباب عدم المشاركة في المجلس الوطني (رفض الشعبية، وبالمقابل إستبعاد الهيئة العاملة من جانب فتح بعد خروج الأولى عنها).
وعليه بات المجلس الوطني الفلسطيني يضم جميع المنظمات الفدائية باستثناء الجبهة العربية لتحرير فلسطين وقوات الأنصار التي تأسست في 3 آذار 1970.
توصيف المنظمة الفدائية لا ينطبق تماماً على **قوات الأنصار** كونها الذراع العسكري للحزب الشيوعي الأردني الذي لم يعتمد «الكفاح المسلح» في صلب استراتيجيته ولا التحرير الكامل (لفلسطين) في برنامجه، ما كان يعتبر في تلك الفترة شرطاً لازماً للقبول الرسمي للفصائل في م.ت.ف.، وذلك بغض النظر عن المساهمة الفعلية لهذا الفصيل أو ذاك في الكفاح المسلح. وهو ما يفسر القبول الرسمي لمنظمات «فدائية» في منظمة التحرير بلا حيثية سياسية أو جماهيرية ذات شأن، ناهيك عن أي دور يذكر في العمل العسكري.
بعد احداث أيلول 1971 لم يعد لقوات الانصار وجود في الأردن. وفي مطلع 1971 انتقلت بعض مجموعاتها إلى جنوب لبنان حيث استمر وجودها المستقل فترة من الزمن، ثم التحق افرادها بجيش التحرير الفلسطيني.

5 – على أهمية دلالتها السياسية، لم تترك خطوة الجبهة الشعبية الرمزية بصمتها على تشكيل المجلس السابع الذي قرر أن يبقى قائماً بعضويته إلى أن يقرر خلاف ذلك في دورات لاحقة، ولا على اللجنة التنفيذية التي حافظت على نفس التكوين وإن تراجعت موقعيتها على رأس المؤسسة بعد أن باتت جزءاً من للجنة المركزية (28 عضواً) التي باتت تمثل «القيادة العليا للنضال الفلسطيني في الأمور التي تطرح عليها ضمن صلاحياتها..» بحسب ما ورد في بيان 5/6 الذي صادق عليه المجلس السابع بنصه الكامل، فبات من صلب قراراته.
كرّس المجلس السابع **اللجنة المركزية كهئية رسمية عليا في م.ت.ف.**، وأتت **الدورة الإستثنائية للمجلس الوطني** (عمان – مخيم الوحدات في 1970/8/27) التي إنعقدت في ضوء تجمع نذر الإنفجار بين المقاومة والحكومة الأردنية بعد قبول مصر والأردن بمبادرة روجرز، لتعمق وجهة العمل نفسها لما أضحى «اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية».
وفي هذا الإطار إتخذ **المجلس الإستثنائي** عدداً من القرارات المعبرة عن المكانة التي باتت تحتلها اللجنة المركزية ضمن تشكيل الهيئات الرسمية للمنظمة، ومن هذه القرارات:
تكليف المجلس الوطني للجنة المركزية إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصياته وقراراته + تعزيز صلاحيات اللجنة المركزية من مدخل ما تتطلبه وحدة القيادة والتحرك النضالي لجميع فصائل المقاومة + الإعلان على أن حركة المقاومة ممثلة في المجلس الوطني واللجنة المركزية المرتبطة عضوياً بالحركة الوطنية الجماهيرية بالأردن هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين..

6 – إستمرت اللجنة المركزية بعملها حتى إنعقاد **المجلس الوطني التاسع** (القاهرة، 7-1971/7/13) الذي أعلنت فيه منظمتان فدائيتان: الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (عصام سرطاوي) ومنظمة فلسطين العربية (أحمد زعرو) إندماجهما في حركة فتح، ما أدى لاختزال «المشهد الفصائلي» إلى 7 منظمات تم تمثيل 5 منها في اللجنة التنفيذية

الجديدة (فتح، صاعقة، ديمقراطية، شعبية وجبهة التحرير العربية)، أي بإضافة تمثيل فصيلين (الشعبية والعربية)، وبقيت منظمتان (القيادة العامة والنضال) خارج إطار التمثيل في اللجنة التنفيذية.
ودار جدل طويل في المجلس التاسع حول اللجنة المركزية؛ فبينما كانت المنظمات متحمسة لبقائها كان العناصر المستقلة تدفع باتجاه إلغائها. وبالنتيجة تم إقرار حل وسطي بالشكل، لكن الغائي للجنة المركزية بالمضمون، حل من نقطين: **الأولى** تقول بأن اللجنة التنفيذية تحل مكان اللجنة المركزية في توقيع الإتفاقيات. أما النقطة **الثانية** فتمنح اللجنة التنفيذية الحق في تحديد وإعلان موعد حل اللجنة المركيزة (!). فأنتهت بذلك «ولاية» اللجنة المركزية، واستعادت اللجنة التنفيذية دورها وصلاحياتها.
الدور المهم الذي لعبته اللجنة المركزية منذ بيان 1970/5/6 مروراً بدورات المجلس الوطني السابعة، والاستثنائية، والثامنة، وصولاً إلى الدورة التاسعة (1971/7)، أي على إمتداد سنتين ونيّف، كهيئة رسمية عليا لمنظمة التحرير يجد تفسيره في التالي:
الأحداث الساخنة المتواترة في المنطقة، سيما أحداث الأردن (من مواجهات شباط، حزيران وأيلول 1970 إلى مواجهات تموز 1971) أوجبت التوجه إلى فتح أبواب المشاركة الأوسع للمنظمات في الأطر القيادية لـ م.ت.ف.، فكانت اللجنة المركزية ذلك الإطار القيادي الذي استجاب لهذا التوجه. خاصة أن ميدان نشاط اللجنة المركزية هو الأردن (ساحة الصراع والمواجهة الرئيسية في ذلك الحين)، ما سمح لها بأن تشكل جسر عبور إلى الحركة الوطنية والجماهيرية الأردنية باعتبار هذه الحركة – موضوعياً – «التوأم السياسي» للمقاومة الفلسطينية.
غير أن تلاقي إنهاء ظاهرة العمل العلني للمقاومة في الأردن، مع التوسيع المتدرج لتمثيل المنظمات الفدائية والإتحادات الجماهيرية والنقابات في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، في تموز 1971 في إطار المجلس التاسع، حوّل اللجنة المركزية – عملياً – إلى هيئة غير ذات موضوع، فخرجت من النسق القيادي بعد أن لبت وظيفتها في الظرف الذي أوجبها.

(4)
منظمة التحرير ورحلة البرنامج المرحلي

1 - الولادة المأزومة لمنظمة التحرير، وبسبب من التداخل ما بين العوامل الاقليمية والدولية وسياسات الدول العربية ورؤيتها للمنظمة، كل ذلك عكس نفسه، لسنوات ما بعد فترة التاسيس، على بنية وبرامج ليس منظمة التحرير فحسب، بل وعلى برامج مختلف التيارات السياسية الفلسطينية والعربية. فرغم التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الفلسطيني منذ ما قبل النكبة وحتى نهاية الستينيات، لم تمتلك الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية

برنامجا نضاليا ملموسا يحاكي الواقع بتعقيداته وتشابكاته الفلسطينية والاقليمية والدولية. وبقيت الجماهير الفلسطينية لسنوات طويلة محكومة بموقف نظري عام «تحرير كل فلسطين دفعة واحدة» دون ترجمات ملموسة على الارض ودون استراتيجية تميز ما بين نضال آني يمكنه تحقيق انجازات مباشرة ونضال طويل تختلف ادواته واسسه النضالية وموازين القوى المحركة له.
جاءت التحولات العاصمة التي شهدتها العلاقات الفلسطينية – الاردنية بعد احداث ايلول، مضافا اليها اختلاف الخصائص السياسية والاجتماعية والفكرية لتجمعات الشعب الفلسطيني لتطرح مجموعة من الاسئلة حول الخيارات والبدائل المطروحة امام المقاومة الفلسطينية، وهي تساؤلات ظلت موضع نقاش في الساحتين الفلسطينية العربية الى ان بدأت تتبلور اجاباتها اولا بأول ايذانا ببدء ظهور العناوين الاولى للبرنامج الوطني المرحلي.
فالشعب الفلسطيني، قبل احداث ايلول، خاصة في الدول العربية المضيفة، لم يكن ينظر اليه الا باعتباره مجموعة من اللاجئين، بعد ان الحقت الضفة الغربية بالاردن وتولت مصر ادارة قطاع غزة، فيما احتفظ اللاجئون في سوريا بهويتهم الوطنية وعوملوا معاملة المواطنين السوريين باستثناء الجنسية وحقوق الترشح والانتخاب بينما في لبنان تم التعاطي معهم من الزاوية الامنية وحرموا من جميع حقوق الانسانية.. مضافا اليهم الفلسطينيون الذي بقوا في اراضي 1948 وظلوا يعانون من سياسات التمييز..

2 - هذا الواقع شكل حافزا مهما للتفكير لدى مجموعة من التيارات السياسية والفكرية الفلسطينية التي رأت انه مع سقوط شعار «مقاومة وسلطة في الاردن»، لا بد من طرح شعار جديد يوحد الشعب الفلسطيني في جميع اماكن تواجده ليواصل مقاومته بشكل موحد وتحت راية سياسية واحدة. هذه الخلفية شكلت البدايات الاولى لطرح شعار «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان عام 1967، وحقه في استمرار النضال من اجل استقلال وطني على الارض المعترف بها دوليا انها اراض فلسطينية محتلة».
ان هذا الشعار ورغم انه يخص الشعب الفلسطيني، من الناحية النظرية، الا ان الساحة العربية معنية به بذات الاهمية، لأن الحديث عن مقاومة الشعب الفلسطيني وتمكينه من استرجاع حقوقه لا يمكن تحقيقه دون مراعاة الاوضاع القائمة في الدول العربية التي تستضيف لاجئين. لأن الانتصار على العدو او جعله يدفع ثمنا باهظاً لاستمرار احتلاله لن يكون ممكنا ما لم يتم بالدفع بالجماهير العربية الى اخذ دورها في المقاومة، وهو ما كان يعني ضرورة وجود اكثر من قاعدة ارتكاز للمقاومة، وبما يسهل من عملية التحول الى حرب عصابات ثم الى حرب تحرير شعبية داخل الاراضي الفلسطيني المحتلة وبما يخرج الثورة من اطارها الفلسطيني الضيق الى الوعاء العربي الاوسع.
هذه العناوين البسيطة شكلت بداية الرحلة نحو البرنامج الوطني المرحلي الذي يقوم في ابسط صيغه على التالي: «انجاز حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 67 وعاصمتها القدس».
كانت الجبهة الديمقراطية المبادرة في التقاط عناصر هذا البرنامج الوطني، فضمنته في قرارات لجنتها المركزية قبل حرب تشرين 1973 (الدورة الثالثة- آب 1973) حيث دارت نقاشات هامة في هيئاتها القيادية لأشهر طويلة الى ان تم بلورت عناصره على يد الدورة الثالثة للجنة المركزية (آب 1973)، وازدات اهمية هذا البرنامج بعد البيان الصادر عن اللجنة المركزية الموسعة (تشرين الثاني 1973) بعد التحسن الجزئي في موازين القوى مع اسرائيل نتيجة حرب تشرين 1973.
هذا البرنامج كان موضع نقاش جدي في المجلس الوطني الفلسطيني الذي تدرج في صياغاته لعناصر البرنامج وعلى مدار ثلاث دورات (12، 13، 14) وشكل ارضية لأوسع نقاش عرفته م.ت.ف منذ تاسيسها الى ان اعتمد بشكل رسمي في الدورة الثانية عشرة (القاهرة – حزيران 1974) وفق النص التالي: «التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين، وحقه في العودة اليه وتقرير مصيره على ارضه دون تدخل خارجي، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد او شرط». وقد اقر هذا البرنامج – الذي اطلقت عليه تسمية **برنامج النقاط العشرة** بموافقة جماعية من كل الفصائل باستثناء الشاعر يوسف الخطيب والكاتب ناجي علوش فقط.

3 - باقرار **البرنامج الوطني المرحلي** تكون منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وهيئاته السياسية قد دخلوا مرحلة جديدة من النضال غابت وتم تغييبها منذ النكبة، بعد اصبح للشعب الفلسطيني هيئة تمثيلة تمتلك برنامجا سياسيا ومشروعا وطنيا في مقابل المشروع الصهيوني الذي بقي حاضرا لوحده خلال سنوات ما بعد النكبة وحتى أواخر الستينيات.

وخلال السنوات الثماني التي تلت اقرار البرنامج السياسي المرحلي، ظل النقاش متمحورا حول عناصر هذا البرنامج وخلال هذه الفترة شهد النضال الفلسطيني اهم فترات ازدهاره. فعادت القضية الفلسطينية الى البروز مجددا على مسرح الحياة الدولية واصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة اهم قراراتها والتي عادة ما توصف بأنها «شرعة حقوق الشعب الفلسطيني»، وغزت القضية الفلسطينية العالم واصبحت صورة الفدائي الفلسطيني تشكل رمزا لجميع الثوريين وقوى التقدم والحرية في العالم.. وعلى خلفية ذلك ازداد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية واصبحت عضوا كاملا في العديد من المنظمات الدولية ومنحت عضوية مراقبة في الجمعية العامة للامم المتحدة لدرجة انها اصبحت جزءا رئيسيا ومقررا في بعض الاحيان في منطقة الشرق الاوسط.
انطلاقا من ذلك، فان الانجازات السياسية والدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير وضعتها تحت دائرة الاستهدافات السياسية والعسكرية المباشرة. وسعت الادارة الاميركية وبالتنسيق مع اسرائيل الى تحقيق هدفين في آن معا: فرملة اندفاعة منظمة التحرير والحد من النفوذ الواسع للاتحاد السوفييتي، وقدمت العديد من المبادرات السياسية ومشاريع الحلول، حيث نجحت بتحقيق اختراقات هامة كان اكثرها خطورة اتفاق كامب ديفيد وما تبعه من انعكاسات سلبية على مستوى اخراج مصر من دائرة الصراع المباشر مع اسرائيل اضافة الى حدوث تفسخات وانقسامات سياسية في الجسم العربي. وهذا ما شكل الارضية الخصبة لتحقيق اسرائيل لهدفها المباشر في ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا تلاقت مصالح الطرفين الاميركي والاسرائيلي فكان الاجتياح الاسرائيلي الشامل للبنان في حزيران 1982، والذي كان من نتيجته انتهاء العمل العسكري بصيغته القديمة وبدء مرحلة جديدة من حياة منظمة التحرير، خاصة بعد ان رأت الادارة الاميركية ان الطريق اصبحت سالكة لطرح مبادرات سياسية بالاستناد الى الانتصار الميداني الذي حققته اسرائيل باحتلالها للعاصمة اللبنانية بيروت.

4 - ما هي ايام على خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان حتى طرح الرئيس الاميركي مبادرته الشهيرة المعروفة باسمه «**مبادرة ريغن**» في 1 ايلول 1982. وهي مبادرة يمكن ايجازها بأنها دعوة الاردن للدخول في مفاوضات مباشرة من اسرائيل وضم فلسطينيين الى عضوية الوفد الاردني او المصري بهدف الوصول الى حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. اما منظمة التحرير وصيغتها التمثيلية الموحدة والدولة وتقرير المصير والقدس واللاجئون فكلها كانت مشطوبة وخارج اطار التفاوض.
وكان واضحا ان الهدف المباشر لهذه المبادرة هو تسعير التناقضات بين الدول العربية المعنية بالتسوية، وهذا ما حصل لاحقا بعد ان تفاقمت الخلافات الداخلية الفلسطينية – الفلسطينية والعربية – العربية. وتصاعدت الضغوط العربية على قيادة منظمة التحرير كي تقترب من الافكار الاميركية تحت عنوان «تفويض المنظمة للاردن بالتفاوض نيابة عنها». لكن الموقف الفلسطيني ظل صامدا خاصة مع انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني (الجزائر 14-22 شباط 1983) حيث اكد البيان الختامي على «حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقير المصير والدولة المستقلة والتمثيل المستقل عبر منظمة التحرير وبالتالي رفض مشروع ريغن». ورغم وضوح هذا الموقف، الا ان النقاشات داخل المجلس الوطني اظهرت ان هناك اتجاهات في المنظمة كانت تميل الى التعامل مع المناخ العربي السائد كمدخل لفتح قنوات مباشرة مع الادارة الاميركية.
ففيما كانت المنطقة والساحة الفلسطينية يسابقان الزمن في نقاش المشاريع السياسية المطروحة، جاء الإنشقاق في حركة فتح (ايار 1983) والاقتتال الدامي في البقاع والشمال(لبنان) ليعيد خلط الاوراق من جديد ويصب في خانة اضعاف منظمة التحرير ويدفع باتجاه تكريس الانقسام في الساحة الفلسطينية، مع ما جرّه ذلك من محاولات استقطاب واستلحاق من قبل المحاور العربية التي نشأت في الصراع الاقليمي الذي احتدم وساهم في اضعاف مجمل الساحة العربية.

5 - لمواجهة هذه الأزمة وما تبعها من ارتدادت، سعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وغيرها من الفصائل لمعالجة التداعيات الخطيرة لهذه الازمة، سواء في اطار **القيادة المشتركة** (25 حزيران 1983) مع الجبهة الشعبية او في اطار **التحالف الديمقراطي** (وضم ايضا الحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية الى جانب الجبهتين الديمقراطية والشعبية) اللذين بذلا جهودا مضنية لمنع تكريس الانقسام..
ومنذ العام 1983 وحتى العام 1987 ظلت الساحة الفلسطينية تعيش حالة انقسام مدمر كان الاكثر خطورة الى ذلك الحين. حدث خلال هذه الفترة مجموعة من التطورات كان ابرزها توقيع اتفاق عدن - الجزائر (عدن 28 حزيران 1983، الجزائر 9 تموز 1983)، انعقاد مجلس وطني في العاصمة الاردنية (17 تشرين الثاني 1984) بغياب معظم الفصائل الفلسطينية، توقيع اتفاق عمان بين المنظمة والحكومة الاردنية (11 شباط 1985) وهو اتفاق كان يتقاطع مع مشروع ريغن خاصة فيما يتعلق بتفوض الاردن امر التفاوض باسم منظمة التحرير ورفض هذا

الاتفاق من جميع الفصائل، ثم الغاء اتفاق عمان (19 شباط 1986) تحت ضغط المعارضة السياسية والشعبية لهذا الاتفاق.
وخلال تلك الفترة استمرت الاتصالات بين التحالف الديمقراطي (الديمقراطية والحزب بعد انسحاب الشعبية) مع اللجنة المركزية لحركة فتح واثمرت هذه الجهود التوحيدية بالتوصل الى اتفاق على ورقة سياسية وتنظيمية شكلت الاساس لانعقاد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني في الجزائر (الدورة 18 نيسان 1987)، وشكلت هذه الدورة الرافعة الاستراتيجية والتاريخية للانتفاضة الكبرى في كانون اول 1987 ■

منظمة التحرير الفلسطينية
في إطار النظام السياسي الفلسطيني

1 – منظمة التحرير في مسار التسوية السياسية.
2 - النظام السياسي الفلسطيني والنضال من أجل تطويره.
3 - المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير.

4 ـ المكانة القانونية للمنظمة والسلطة والدولة.

(1)
منظمة التحرير في مسار التسوية السياسية

1 - لم يكن مؤتمر مدريد الذي انعقد في العاصمة الاسبانية مدريد في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1991 سوى محصلة لمسار طويل من الاتصالات السرية والعلنية، وضغوط هائلة مورست على الدول العربية وعلى قيادة منذ التحرير، تمتد الى تلك المرحلة التي اعقبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان وما تلاه من احداث دراماتيكية على مستوى العالم احدثت انقلابات جذرية على مستوى رسم القرار الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام ما يسمى «نظام القطب الواحد».
رغم ذلك، وعلى خلفية النتائج التي خرجت بها الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني، جاءت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في التاسع من كانون الأول 1987 لتضع الحالة الفلسطينية امام اوضاع جديدة ولتكرس مبدأ استحالة الالتفاف على ارادة الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية. إذ رغم سياسة البطش وممارسة كل وسائل القتل والارهاب، لم تستطع اسرائيل القضاء على الانتفاضة التي استمرت وتواصلت بزخم وتنظيم دقيق ومحسوب. ولهذه الغاية عقدت قمة عربية في الجزائر (قمة دعم الانتفاضة 7 حزيران 1988) اكدت على «حق منظمة التحرير في التمثيل المتكافىء في اي تسوية».
فنتيجة لتفعيلات الانتفاضة وتأثيراتها على المستويين العربي والدولي وفي ظل وضع دولي بدأ يتشكل ومتعاطف مع الانتفاضة ومطالبها وضاغط على الادارة الاميركية لتطوير مواقفها من الحقوق الفلسطينية. في ظل هذه الاجواء انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة (الجزائر 12-15 تشرين الثاني 1988) وتبنى قرارات سياسية متماسكة. وكان اهم ما قدمته هذه الدورة «اعلان وثيقة استقلال دولة فلسطين» التي لاقت قبولا واسعا في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومختلف تجمعات اللاجئين في الشتات. واستطاعت منظمة التحرير خلال اسابيع قليلية انتزاع اعترافات ما يزيد عن تسعين دولة. واحال المجلس الوطني امر تشكيل حكومة مؤقتة الى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية.
على خلفية الانجازات السياسية الهامة التي افرزتها الانتفاضة وتداعيات مقررات المجلس الوطني، شهدت الساحة الفلسطينية نقاشات حول الخطوات المستقبلية وطريقة التعاطي مع المشاريع السياسية المطروحة. وبرز اتجاه واضح لدى البعض في قيادة منظمة التحرير يسعى لاستثمار مبكر للانتفاضة، فيما الهدف الحقيقي، كما اتضح لاحقا، كان الالتقاء مع المشاريع الاميركية المطروحة والبحث عن تقاطعت معها حتى لو كان الثمن التضحية بالانتفاضة على خلفية مقولة «ان كل ارواق الحل بيد اميركا» خاصة بعد تراجع دور الاتحاد السوفييتي وبروز مؤشرات انهياره قريبا.

2 - في ظل هذه الاجواء، جاء الحدث الكبير في الثاني من آب 1990 ليعيد خلط حسابات جميع الاطراف. ففي هذا اليوم، قامت القوات العراقية، وفي خطوة مفاجئة، باحتلال دولة الكويت، الامر الذي حول انظار الجميع باتجاه الازمة الجديدة الناشئة في المنطقة خاصة بعد طلب الكويت دعم دول العالم ومسارعة الولايات المتحدة الى ارسال جيشها الى السعودية حيث التدخل الاميركي المباشر بتغطية صريحة من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة (10 آب 1990)، وهو ما زاد من حدة الانقسام العربي وفتح المجال امام الولايات المتحدة للانطلاق نحو ترتيب اوضاع المنطقة بما يكفل لاسرائيل دورا رئيسيا فيها.
وقبل ان تنتهي الحرب على العراق، بادر الرئيس الاميركي جورج بوش في خطاب شهير يوم 6 آذار 1991 ليحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط. ولهذه الغاية قام وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر بسلسلة من الجولات الماراثونية على دول المنطقة بهدف انجاز التحضيرات الاولية لعقد «مؤتمر إقليمي» وبمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل وفد عربي على حدة، على ان يمثل فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار وفد مشترك مع الاردن. وخلال اللقاءات التي اجراها بيكر مع وفد الشخصيات الفلسطنية في القدس برئاسة الراحل فيصل الحسيني، تعامل الاميركيون مع الوفد على انهم جزء من الحالة العربية المهزومة في حرب الخليج، بينما اسرائيل هي جزء رئيسي من الطرف المنتصر.

وفيما كان وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر يواصل جولاته على دول المنطقة، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني مجددا في دورته العشرين (الجزائر 23-1991/9/28) وبلور مجموعة قرارات شكلت قاسما مشتركا بين الاتجاهات السياسية في المجلس ونصت على ما يلي:

- حق منظمة التحرير بتشكيل وفدها من الداخل والخارج والقدس.
- ضمان حضور قرارات الامم المتحدة على طاولة المفاوضات باعتبارها الهدف المباشر لاي تسوية.
- ضمان وقف الاستيطان وحضور القدس، حضورا وتمثيلا، في جميع مراحل المفاوضات.
- ترابط مراحل ومسارات الحل بجميع مراحله وصولا الى الحل الشامل.

وقد احال المجلس الوطني الفلسطيني أمر المشاركة في المفاوضات او عدمها الى المجلس المركزي الذي انعقد في شهر تشرين الاول 1991 وتبنى قرارات المجلس الوطني بحرفيتها مع إبداء الاستعداد لقبول فكرة الوفد الفلسطيني الاردني المشترك، وهو ما شكل تراجعا عن كل ما تم الاتفاق عليه سابقا، بعد ابلاغ الاميركيين بالموافقة على شروطهم بالمشاركة في مؤتمر مدريد، وهو ما شكل البدايات الاولى للانقسام الجديد في الساحة الفلسطينية على المستويات السياسية والشعبية.

3 - مع الاعلان الرسمي عن انتهاء حرب الخليج الثانية التي توجت بانتصار التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، كانت التحضيرات لعقد مؤتمر للسلام في منطقة الشرق الأوسط قد انجزت، حيث وجه الرئيسان الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشسوف في 1991/10/18 الدعوة الى الاطراف المعنية بالصراع العربي والفلسطيني الاسرائيلي لحضور مؤتمر اقليمي تشارك فيه كافة الاطراف المعنية بالصراع العربي والفلسطيني – الاسرائيلي.

وفي 30 تشرين الاول من العام نفسه افتتح المؤتمر اعماله في مدينة مدريد الاسبانية، بجلسة افتتاحية علنية حضرها ما يزيد عن (42) دولة ومنظمة دولية واقيمية. وشاركت الدول العربية بوفود مستقلة الى جانب الوفد الاسرائيلي. وقد عبرت الوفود المشاركة عن مواقفها تجاه قضايا الصراع، وكان واضحا منذ البداية ان هذا المؤتمر مثّل هزيمة كاملة للمشروع العربي والفلسطيني لجهة المرجعية القانونية التي اعتمدت كأساس لحل صراع طويل امتد لأكثر من نصف قرن وذلك للاسباب التالية:

أ) شكلت موافقة الدول العربية على التفاوض المباشر مع اسرائيل، بصيغة مدريد، تراجعا كاملا عن المواقف السابقة التي كانت سائدة منذ اتفاق الهدنة (1949-1948)، بعد الموافقة على اعتماد المفاوضات الثنائية المباشرة مع اسرائيل وعلى مرحلة واحدة بينها وبين كل دولة عربية بمفردها كأساس لعملية التسوية. وهو موقف قديم سبق لاسرائيل وان اعلنته، واعتبارها ان قضيتي الارض واللاجئين لا يمكن حلهما الا عن طريق المفاوضات المباشرة مع الدول العربية وعند التوصل الى معاهدة سلام شاملة، فيما كانت الدول العربية تصر على عودة اللاجئين اولا.

ب) اعتبار القرارين 242 و 338 المرجعية القانونية لمفاوضات السلام اللذين يقومان على مبدأ الارض مقابل السلام، وتجاهل بقية القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ج) فك ارتباط كل جبهة عربية بالقضية الفلسطينية وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بالمفاوضات العربية – الاسرائيلية، عبر تقسيم قضايا الصراع بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدا.

اما على المستوى الفلسطيني، فقد زج الفلسطينيون في اطار وفد اردني– فلسطيني مشترك، واخذت صيغة التفاوض شكلا مختلفا لجهة الاطار المرجعي الذي ينظم عملية المفاوضات بتزامن وترابط عناصر الحل. فالمفاوضات على مرحلتين انتقالية ونهائية، تنظر الاولى في صيغة حكم ذاتي، فيما تهتم الثانية بقضايا الصراع الرئيسية (الاستيطان، القدس، واللاجئون ...) وبذلك، تكون صيغة مدريد القائمة على مبدأ الارض مقابل السلام قد غابت منذ البداية عن مسار المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية.

4 - مع انتهاء الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد، افتتحت قناة تفاوضية سرية ادارت المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية عبر قناة أوسلو الخلفية مع وفد م.ت.ف. حيث تم التوقيع على إتفاق «إعلان المبادئ» (93/9/13) باسم المنظمة بعد ما يزيد عن اثنتي عشرة جولة تفاوضية سرية، وكذا الأمر بالنسبة للإتفاقيات اللاحقة في إطار عملية أوسلو. وبقيت م.ت.ف. هي الطرف المعني بالمفاوضات وبتمثيل الفلسطينيين حتى ولادة «خارطة الطريق»، التي نقلت هذا الشأن من يد المنظمة إلى يد السلطة الفلسطينية.

لكن عملية إنتقال دفة «الحكم» من يد المنظمة إلى يد «الحكومة الفلسطينية» لم يولد فجأة، بل سبقته سلسلة من التداعيات السياسية، أملتها آليات العمل داخل ما يسمى النظام السياسي الفلسطيني نفسه، كما أملتها سلسلة المداخلات الإقليمية والدولية الهادفة إلى رسم المسار السياسي لمفاوضات الحل الدائم ونتائجها. رغم أن العلاقة

كانت تقوم نظرياً بين م.ت.ف. والسلطة، على أن الأولى هي المرجعية العليا للثانية، ورغم أن المنظمة، كموقع تمثيلي وقانوني، أمّنت الغطاء للمفاوضات، إلا ان واقع الحال كان يسير الى عكس ذلك. فآليات العمل اليومي كانت تهمّش المنظمة لصالح تعزيز اوضاع السلطة.
في هذا السياق لعبت مجموعة من من العوامل دوراً في إحداث هذا الخلل. فرئيس المنظمة هو نفسه رئيس السلطة ولا فواصل بين صلاحياته الواسعة. وبالتالي يملك هامشاً واسعاً من المناورة يمكّنه من تهميش كل الهيئات لصالح دوره المنفرد. أما أفراد الفريق الفلسطيني المفاوض، فقد كانوا يحتلون في الوقت نفسه مواقعهم داخل السلطة (وزراء، مسئولين كبار في الأجهزة الأمنية..).
ومن العوامل التي لعبت دوراً في تهميش المنظمة لصالح السلطة أن «الثقل المالي» إنتقل إلى رئاسة السلطة ومجلس وزرائها ومعها كافة الأجهزة الأمنية والإدارية والخدمية في الضفة وغزة، بينما كانت م.ت.ف. تشكل كياناً معنوياً تسلل الشلل إلى مؤسساتها وإتحاداتها الشعبية والمهنية حتى صارت هيكلاً يتآكله القدم ويعشش في أركانه الفراغ والبطالة السياسية وفق سياسة واعية مارستها قيادة السلطة. ورغم التأكيدات اللفظية على أن المنظمة هي المرجع للسلطة، وأنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن السلطة معنية فقط بالشأن الفلسطيني في الضفة والقطاع ، إلا ان آليات العمل اليومية بقيت تفعل فعلها في نقل مركز الثقل إلى السلطة، وفي تهميش م.ت.ف. ودورها التمثيلي.
شهدت هذه العملية إنعطافة ذات دلالة مع التطويرات التي أدخلت على النظام السياسي الفلسطيني، تمثلت بإحداث منصب لرئيس الوزراء، منفصل عن منصب رئيس السلطة بكل ما تطلبه ذلك من تعديلات للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية. أدى ذلك إلى تقليص صلاحيات رئيس السلطة ومنح صلاحيات مستقلة لرئيس الحكومة ووزرائه، وتعزيز دور المجلس التشريعي وقدرته على مساءلة رئيس الحكومة والوزراء ومنحهم الثقة أو إسقاطها عنهم.
جاء هذا التطور في سياق ما سمي بإدخال إصلاحات على أوضاع السلطة الفلسطينية بهدف بلورة إطار سياسي فلسطيني أكثر استجابة للضغوط الأميركية والاسرائيلية، مؤهل للدخول في مفاوضات الوضع الدائم، على هدى «خارطة الطريق» المعتمدة من اللجنة الرباعية. ولعل بعض الأطراف الإقليمية كان يشجع مثل هذه التوجهات، لأن الحدود التمثيلية للسلطة، تقف عند حدود الضفة وغزة، بينما تمتد الحدود التمثيلية لمنظمة التحرير لتشمل كافة تجمعات الشعب الفلسطينية فضلاً عن مسئوليتها عن سائر محاور القضية الوطنية، وهو ما ترى هذه الأطراف أنه ينطوي على إمكانية التدخل فيما تعتبر أنه ينتسب إلى قوس شؤونها الداخلية كقضية اللاجئين على سبيل المثال.
وقد شجع أيضاً مثل هذه التوجهات أطراف دولية كثيرة، لأن إضعاف م.ت.ف. يعني إضعاف الكيانية السياسية للتجمعات الفلسطينية في الشتات، الأمر الذي يسّهل على مفاوضات الحل الدائم، البحث عن حل يقوم على التوطين والتأهيل لقضية اللاجئين خارج منطوق القرار 194 ■

(2)
النظام السياسي الفلسطيني والنضال من اجل تطويره

1 – بعد إنقضاء شهر على التوقيع على إتفاق «إعلان المبادىء» (إتفاق أوسلو) في 1993/9/13 بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، صدر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته المنعقدة من 10 إلى 1993/10/12 بتونس القرار التالي:
«**أولاً-** تكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الإنتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. **ثانياً-** يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية».
على خلفية إتفاق أوسلو وفي ضوء القرار بتشكيل السلطة الفلسطينية، طرأ تغيير كبير على النظام السياسي الفلسطيني. وبالفعل، فقد برزت إلى الواجهة معطيات فرضت نفسها بقوة الأمر الواقع وتعززت بنزوع إحكام القبضة على القرار السياسي الفلسطيني وتهميش دور القوى الأخرى وتأثيرها، خاصة بعد أن أقر إتفاق أوسلو لرئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات واسعة سمحت بتقديم هذه السياسة في سياق تطبيق قوانين السلطة.
ولم يكن صدفة أن الإتفاق المذكور وفّر لرئيس السلطة مثل هذه الصلاحيات الواسعة؛ فولادة إتفاق أوسلو ومن ثم قيام السلطة الفلسطينية، إنما وقعا في ظل حالة من الإنقسام السياسي الفلسطيني الحاد أدى إلى إنفراط عقد الائتلاف الوطني في م.ت.ف، ما أدى إلى إضعاف موقع منظمة التحرير ودور مؤسساتها وإنفراد فريق أوسلو بالقرار – عملياً – بهذه المؤسسات.
هذه التطورات في العلاقة ما بين منظمة التحرير كـ «حركة تحرر وطني» والسلطة الفلسطينية كـ «حكم إداري ذاتي»، قاد موضوعيا الى انقلاب على مستوى استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني. فعلى صعيد م.ت.ف. أصاب التصدع أوضاع المنظمة وقيادتها الرسمية التي اخذت تبحث لنفسها عن مكان في الترتيبات الاقليمية والدولية التي كان يجري الاعداد لها بعد حرب الخليج الثانية (1991) بالتحديد، حيث ساد اعتقاد لدى القيادة المقررة في م.ت.ف.، بأن الادارة الاميريكة باتت قادرة على فرض رؤيتها السياسية على شعوب المنطقة، ما يترتب عليه تقديم تنازلات معينة تضمن مقعداً لـ م.ت.ف. في قطار التسوية السياسية المرعية أمريكياً.

2 - ترافقت هذه المتغيرات مع تغيير على مستوى البرنامج الوطني، الذي كانت الانتفاضة الكبرى قد اعطته زخما جديدا طرح الاستقلال الوطني على جدول اعمال حركة التحرر الوطني كقضية راهنة وقابلة للتنفيذ. وكان مشروع الحكم الإداري الذاتي ينطوي على جاذبية بالنسبة لهذه القيادة باعتباره يؤمن لها العبور من وضع شريحة بيروقراطية تعيش في المنفى الى وضع شريحة حاكمة في كيان سياسي يوفر لها فرص التطور والتحكم بالموارد البشرية والاقتصادية لذلك القسم من المجتمع الفلسطيني الذي يكتسي أهمية استثنائية في الصراع الدائر من واقع وجوده على تلك الأرض الوطنية التي ستقام عليها الدولة المستقلة.
وبفعل العقبات الكبيرة التي واجهها قيام سلطة فلسطينية بمرجعية الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل سواء على المستوى السياسي او على المستوى الشعبي، حاول مهندسو اتفاقات اتفاق اوسلو ايجاد الوسائل الكفيلة بتمكين السلطة الناشئة من شق طريقها دون عقبات سياسية وشعبية، فتم اللجوء الى **تجديد شرعية** الطرف الموقع على الإتفاقات من خلال عملية انتخابية (1996/1/20) قاطعتها جميع الفصائل باستثناء حزب السلطة، وهو ما يمكّن من الإدعاء ان وجود هذا الطرف المفاوض على رأس المؤسسة لم يعد رهناً للشرعية المستمدة من بقاء صيغة الائتلاف الوطني العريض.
ومن الوسائل التي لجأت اليها قيادة السلطة الى جانب محاولة تجديد شرعيتها بالإنتخابات، كان اللجوء لأنظمة وقوانين تكرس للنظام الجديد السلطة الفردية في القرار والقيادة. وهذا ما يمكن ملاحظته إنطلاقاً من أن النظام السياسي الذي قام شكل تجاوزا صريحا على «إعلان الاستقلال» (88/11/15) الذي اشار بوضوح إلى **النظام الديمقراطي البرلماني** كسمة ملازمة للنظام السياسي الفلسطيني، حيث أقامت السلطة الفلسطينية نظاما يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة (فاقمت من نزوع النظام التسلطي تلك الإلتزامات المترتبة عليه بفعل الإتفاقات المعقودة)، ولا يخضع للمساءلة سواء من المستوى التشريعي أو التنفيذي. أما صلاحيات المجلس التشريعي فقد كانت محدودة، لا تتجاوز المساءلة الشفوية للوزراء منفردين، دون أي صلاحية المحاسبة، ناهيك عن سحب الثقة أو الإقالة.

3 – الضغوط الخارجية التي تكثفت بشكل خاص بعد حملة «السور الواقي» (3/29 – 2002/4/28) واتسعت أوجه تدخلها في الوضع الفلسطيني الداخلي بهدف إصطناع قيادة فلسطينية بديلة، أوجديدة، أو علي الأقل تعديل ميزان القوى بين مختلف المراكز في التركيبة القيادية القائمة، لجعلها أكثر مطواعية واستجابة لهذه الضغوط، افلحت بادخال تعديل على النظام السياسي المعمول به على مستوى سلطة الحكم الذاتي منذ الشروع بتطبيق إتفاق أوسلو (1994/7/1). وقد تمثل هذا التعديل (كما ورد في خطة «خارطة الطريق» في 2003/4/30) بفصل رئاسة السلطة الفلسطينية عن رئاسة الحكومة من خلال إستحداث منصب رئيس وزراء بصلاحيات empowered primeminister الذي تحول إلى موقع «دستوري» في القانون الأساسي المعدل للسلطة الفلسطينية (2003/3/18).

ومع كل الحذر والتحفظ المطلوبين عند استخدام مصطلحات مستمدة من واقع دول مستقلة وعكسه على واقع حكم ذاتي تحت الإحتلال، فبالإمكان إعتبار السلطة الفلسطينية، سلطة قائمة على مثلث رئاستها إلى جانب رئاسة الحكومة والمجلس التشريعي، دون أن يعني ذلك مساواة بين أضلاع هذا المثلث، حيث يبقى موقع الرئاسة هو الأهم والأكثر تأثيراً، تعقبه رئاسة الحكومة فالمجلس التشريعي بمسافة.

ومع ذلك، فإن هذه الصيغة المعدلة لـ «نظام السلطة الوطنية» يقلص – مبدئياً – من إحتمالات إستتباع مختلف المواقع واختزالها بمؤسسة الرئاسة، ويقود (على خلفية التوازنات الفلسطينية العامة ومدى تركز الضغوط الخارجية) إلى تجاذبات تبعاً لاصطفاف مراكز القوى والتوازنات فيما بينها في إطار مؤسسات السلطة والقوى السياسية المتنفذة فيها.

4 - بعد ما يقارب نصف قرن من حياة منظمة التحرير وبعد ان قطعت السلطة الفلسطينية شوطاً هاماً من العقد الثاني من عمرها، يبرز التساؤل المشروع حول تداعيات أزمة النظام السياسي الفلسطيني؟ ففي المناطق التي تخضع لسلطة الحكم الإداري الذاتي ثمة نظام سياسي «رئاسي/برلماني» مختلط مازالت معالمه والحدود الفاصلة بين مختلف مؤسساته غير واضحة تماماً.

لذلك، فحين نتحدث عن النظام السياسي الفلسطيني، تبرز صعوبة مفاهيمية في التوفيق بين ما يدرج في الخطاب السائد من مفردات ومصطلحات تحت عنوان النظام السياسي الفلسطيني وبين المفهوم العلمي لهذا التعبير الذي يقدم على العناصر التالية:

- قيادة سياسية ذات سلطة إكراهية (coercive) بالمعنى العلمي للكلمة.
- مؤسسات سياسية شرعية.
- هدف محل توافق وطني.
- استراتيجية عمل وطنية.
- تفاعلات بين هذه المكونات في نطاق أرض وشعب.

هذه العناصر المكونة للنظام السياسي ليست قائمة تماماً في الحالة الفلسطينية. إذ نلاحظ أن مصطلح **النظام السياسي** لم يروج في الخطاب السياسي الفلسطيني إلا في مرحلة ما بعد اتفاق اوسلو. أما قبل ذلك فكان يسود مصطلح **الكيانية السياسية** التي كانت مجسدة في منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها شهدت تحولات كبيرة بعد توقيع اتفاق اوسلو، أهمها ممارسة شكل من أشكال السلطة على جزء رئيسي من الشعب وعلى جزء من الأرض (مناطق أ). لكن في المقابل فرضت هذه الاتفاقية إعادة النظر فيما كانت تمثله وتجسده وطنيا المنظمة قبل أوسلو، سواء من حيث مفهوم الشعب أو مفهوم الحقوق الوطنية أو مفهوم الوطن ونطاقه.

وعليه عندما نتحدث عن النظام السياسي، فيجب تناوله ربطا بعديد المتغيرات التي طرأت على الحالة الفلسطينية بدءا من مرحلة الخروج من لبنان (1982) وصولا الى المرحلة الحالية، مرورا بعدد من المستجدات التي فرضت نفسها بقوة على مكونات الحالة الفلسطينية برمتها.

إن الحديث عن العودة إلى منظمة التحرير كتجسيد للنظام السياسي ليس بالبساطة التي يتصورها البعض، بعد أن قطعت الحركة الفلسطينية شوطاً هاماً في بناء كيان سياسي على جزء من التراب الوطني – وإن كان بسقف الحكم الإداري الذاتي تحت سلطة الإحتلال – حيث بات هذا الكيان يتمتع بثقل ودور استثنائي بواقعه وتأثيره في المعادلة الفلسطينية الداخلية، فضلاً عما يحظى به من غطاء سياسي عربياً ودولياً.

إن الحديث عن م.ت.ف. من هذه الزاوية يجب أن يأخذ بالاعتبار الواقع التالي: إذا كانت علاقة السلطة بالمنظمة هي علاقة الجزء بالكل من الزاوية الشرعية القانونية، فهي لم تعد كذلك من الناحية الواقعية. والمطلوب لكي تستقيم المعادلة لصالح تقدم النضال الوطني، ليس تقليص دور السلطة، بل إعادة إرساء المعادلة على قاعدة عملية إعادة صياغة متطورة لصلاحيات ودور م.ت.ف. كي تضطلع بدورها المطلوب في قيادة النضال الوطني. وفي هذا الإطار فإن مجرد الكلام عن اصلاح او اعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لن يحل المشكلة ما لم نحدد

المقصود بمنظمة التحرير، وما لم نأخذ بعين الاعتبار المحددات والاشتراطات الإقليمية والدولية التي لها تأثير على الخيارات أكثر من تأثير المحددات الداخلية. فالخلافات ليست داخل النظام بل حول النظام، بنيته ووظائفه وأهدافه.

5 - من الناحية النظرية، فإن تشكيل نظام سياسي ديمقراطي وحر لا يمكن ان يستقيم خارج اطار العملية الانتخابية بمختلف اوجهها الرئاسة والتشريعية والمحلية وفي مختلف مؤسسات المجتمع المدني. إن الإنتخابات هي الوسيلة العملية للوصول إلى مجتمع مدني ديمقراطي تعددي، كما أنها تلعب دوراً أساسياً ومحورياً في تحديد القيادة من حيث الشكل والمضمون، أشخاصاً وبرامج، ما يرسم شكل ومضمون الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي شعب.
ان النظام السياسي الفلسطيني الحالي هو نظام مركب وفريد من نوعه، انه خليط بين نظام اكتسب شرعيته من تجربة ثورية ونظام آخر استمد شرعيته من اتفاقات دولية ومن عملية انتخابية لها ظروفها الخاصة. وبالتالي عدم الفصل بين النظامين ادى الى بروز تشوهات في تركيبة النظام السياسي الحالي، واي عملية اصلاحية لا يمكن ان تأخذ طريقها الى النجاح دون اقرار قانون انتخابي جديد يراعي الواقع السياسي الفلسطيني.. ويراعي في نفس الوقت التعددية السياسية القائمة.
فالتعددية السياسية واحدة من اهم أسس أي نظام ديمقراطي، والديمقراطية تؤمن بمجتمع يسوده الاختلاف في الآراء والمصالح، ويترجم هذا الاختلاف في برامج وسياسات عامة تتبناها الأحزاب السياسية، وتخوض على أساسها الانتخابات. وإذا كانت التعددية السياسية من أسس الديمقراطية، فإن التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الدورية يصبح هو الوسيلة التي يستطيع من خلالها جمهور الناخبين التدخل دورياً، وبانتظام، لتحديد ممثليه في السلطة من خلال المفاضلة بين البرامج السياسية المعروضة عليه. وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف مهمة في النظام السياسي من حيث تجميع المصالح والتوفيق بينها وصياغتها في برامج انتخابية، إضافة إلى كونها المؤسسة الرئيسية التي تكسب الأشخاص المنتمين إليها الخبرات السياسية، وتصقل مواهبهم القيادية وتهيئهم لتولي المناصب القيادية. ووجود الأحزاب السياسية في النظام السياسي وقوتها مؤشر هام على تطور المجتمع وتقدمه وتميزه عن المجتمع التقليدي القائم على العلاقات العائلية والعشائرية.

6 - في ظل عدم توافر هذه الشروط في الحالة الفلسطينية، يصبح الحديث عن تطوير النظام السياسي الفلسطيني بمعناه النسبي آخذين بعين الاعتبار جميع التأثيرات المحلية والاقليمية والدولية واستمرار الصراع السياسي والعنفي والتجاذبات الدولية حول موضوع الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي. لكن في سياق عديد التحولات التي تشهدها المنطقة والعلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية والدولية، تجتاز الحالة الفلسطينية – موضوعياً - مرحلة انتقالية تختلف عن تلك التي أطرتها اتفاقيات أوسلو: مرحلة انتقالية من سلطة انتقالية مقيدة بأوسلو إلى دولة مستقلة ذات سيادة. وبقدر ما تنخرط القوى المكونة للسلطة الفلسطينية في دائرة الإجماع الوطني على خيار وطني ونضالي جديد وتشكل جزءاً رئيسياً من معسكره، بقدر ما ينطوي ذلك على آفاق تغيير في بنية السلطة ووظائفها. هذا التغيير ليس - بالتأكيد- تلقائياً، بل هو أيضاً موضع صراع بات يشكل محوراً رئيسياً من محاور العملية الصراعية الداخلية والخارجية.
هنا يكمن مغزى الدعوة للعمل من اجل الإصلاح والتغيير في بنية السلطة وسياساتها، وهي دعوة يشارك الجميع، في تبنيها والترويج لها، رغم اختلاف المنطلقات والخلفيات. وهي دعوة تنطلق ايضا من خلفية أنه وفي سياق الصراع ضد الاحتلال وبالتداخل معه، ثمة صراع يدور حول إعادة صياغة بنية السلطة الفلسطينية ووظائفها.
وثمة طرفان رئيسيان لهذا الصراع: **الأول** هو الحلف الأمريكي- الإسرائيلي الذي يسعى، تحت دعاوى الإصلاح الزائفة، لإعادة هيكلة السلطة الفلسطينية بحيث تلبي وظيفتها الرئيسية كأداة قمع للشعب وحماية أمن إسرائيل وإبراز قيادة فلسطينية مطواعة تستأنف مسار المفاوضات وفق الصيغ القديمة، **والطرف الثاني** هو قوى الشعب والتغيير التي تناضل من أجل إعادة صياغة بنية السلطة بحيث تلبي وظيفة جديدة هي تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في المعركة المحتدمة ضد العدوان بما يوفر مقومات استمرار النضال حتى تحقيق الهدف في دحر الاحتلال وقيام الدولة المستقلة السيدة على كامل الارضي الفلسطينية المحتلة بعدوان عام 1967 وعاصمتها القدس.
هذا هو المفهوم الوطني للدعوة إلى الإصلاح والتغيير الديمقراطي. وأحد أبرز عناصر هذا المفهوم هو احداث الصيغ الديمقراطية في بنية السلطة الفلسطينية. وأبرز مقومات هذه الديمقراطية هو وجود **وجود قضاء قوى، مستقل ونزيه، و سلطة تشريعية قوية وفعالة** وقادرة على التشريع والمراقبة والمساءلة للسلطة التنفيذية. وطالما

لم تنعقد بعد شروط قيام الدولة، فإن وجود هذا القضاء المستقل ومجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية يؤديان هذا الدور بكفاءة هو ضرورة وطنية وديمقراطية ملحة ■

(3)
المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية

1 - المتغيرات التي طرأت على بنية منظمة التحرير والتجاذبات السياسية عموماً تدفع بعض الأطراف الفلسطينية أحياناً إلى المجاهرة بالدعوة إلى منظمة تحرير بديلة. هنا لا بد من الإشارة إلى مخاطر هذه الدعوة وانعكاساتها شديدة السلبية على عموم الحالة والقضية الوطنية، فهي تقطع الطريق على الدعوات لحوار وطني شامل لإستعادة الوحدة الداخلية، وتنذر بإدامة الانقسام وتكريسه، الأمر الذي يفتح الباب للعبث بشرعية التمثيل الفلسطيني، ويعرّض المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني لمخاطر حقيقية، ويضعف حركة الالتفاف الشعبي والدولي حول القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة لشعب فلسطين.
وفي الوقت نفسه من الضروري التأكيد على الأهمية الفائقة للتمسك بمنظمة التحرير على قاعدة التمييز بين النهج الذي تسلكه قيادتها المقررة من جهة وبين مكانة م.ت.ف. التمثيلية والقانونية من جهة أخرى.
بعد مرور حوالي خمسة عقود على انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، من الطبيعي ان تكون منظمة التحرير بجميع مؤسساتها خاضعة لجملة من التطويرات المنسجمة وطبيعة التغييرات التي طرأت على مسار النضال الوطني .. وان يكون شعار اعادة بناء وتفعيل مؤسسات المنظمة جزء من برامج مكونات الحركة الفلسطينية، انطلاقا من الحرص على هذه الكيانية التي ما زالت تشكل الاطار الجامع لكل ابناء الشعب الفلسطيني اينما تواجد.

2 - اكدت تجربة الانقسام المدمر التي عاشتها الساحة الفلسطينية على مستوى السلطة بعد إنقلاب حزيران (يونيو) 2007، ان منظمة التحرير تشكل صمام امان لناحية صون المكانة التمثيلية وابقاء القضية الفلسطينية حاضرة على اجندة المجتمع الدولي خاصة في ظل الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني منذ حملة «السور الواقي» على الضفة الغربية (2002)، وصولا الى العدوان على قطاع غزة (2008/12 – 2009/1) الذي استهدف – من بين أمور أخرى – تعميق الإنقسام والقطيعة المؤسسية بين الضفة والقطاع.
لذلك، فعندما نتحدث عن م.ت.ف.، فنحن نتحدث عن ذلك الاطار التمثيلي الجامع الذي يمثل جميع الفلسطينيين اينما وجدوا وعلى مختلف انتماءاتهم السياسية، ونتحدث عن شرعية انتزعها شعبنا بتضحيات جمّة. إن إنجاز المنظمة لم يأتِ كمنحة من هذه الدولة او تلك، بل ان منظمة التحرير استمدت شرعيتها التمثيلية فلسطينياً، وعربياً ودولياً، من نضالها المديد ومن التوافق الوطني بين مختلف قوى وتيارات الشعب الفلسطيني.
صحيح ان المنظمة ولدت في زمن النهوض الفلسطيني والعربي القومي، وفي زمن الانتصارات التي حققتها حركات التحرر العالمي ووجود الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز الداعمة للقضية

الفلسطينية، غير انها تحولت على يد أبناء الشعب الفلسطيني الى إطار وطني تنتظم فيه حركة التحرر الوطني الفلسطينية بفصائلها وتياراتها وقواها السياسية المختلفة، وخاصة بعد أن اعتمدت البرنامج الوطني المرحلي (العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة) الذي تحول – عملياً – إلى برنامج الإجماع الوطني، وشقت م.ت.ف. طريقها تحت سقف هذا البرنامج لتحتل موقعها في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وصارت لها ممثليات في عدد كبير من دول العالم، بحيث أصبحت إطارا يمثل شعب فلسطين وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

3 - هناك قضيتان يخلط البعض بينهما: **قضية المكانة القانونية والتمثيلية للمنظمة من جهة، وقضية إصلاح بناها من جهة أخرى**. ان مسألة مكانة المنظمة لا يجب ان تكون موضع خلاف بين الفلسطينيين للإعتبارات التي ذكرت وجوهرها الحرص على وحدة الكيان الوطني الذي يرفع راية الحقوق الوطنية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ **فوحدة الكيان الوطني تضمن تلاقي العالم بأسره على الإعتراف به، وبالحقوق الوطنية للشعب الذي يؤطره هذا الكيان**، بينما إنقسامه يقود إلى زرع عقبات أمام هذا الاعتراف، إن لم يكن تبديده أو تبديد مفاعيله بعد حين. اما موضوع الاصلاح فنحن ننتسب الى الفريق الذي رفع راية الاصلاح منذ زمن بعيد، ولا نعتقد انه من المصلحة الوطنية ان يرهن البعض موافقته الرسمية على المكانة بالموقف العملي والتطبيقي من الاصلاح، فبهذه الطريقة لا نفيد الاصلاح بشيء ونكون من المساهمين في الاضرار بالمكانة التمثيلية القانونية للمنظمة..
إن الدفاع عن الموقع التمثيلي للمنظمة شيء، والصمت عن أوضاعها المتردية شيء آخر، بل أن معركة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لم تفتح الا على يد القوى الديمقراطية وخاصة الجبهة الديمقراطية لتحرير منذ العام 1969، أي منذ أن تأسست الجبهة الديمقراطية وأصبحت عضوا في المنظمة وفي مجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية. وبرنامج الإصلاح بالطبع برنامج متغير بتغير الظروف، وهو معني بأن يستجيب لحاجات اللحظة وضروراتها فضلاً عن حاجات النضال الوطني في المديات الأبعد.
وإن كان المجال يضيق لعرض ملامح برامج الإصلاح التي طرحتها الجبهة الديمقراطية على مدى وجودها في المنظمة (طرحتها منفردة أو بمشاركة مع آخرين)، إلا انه لا بد من التأكيد أن الجبهة كانت أول من طرح تشكيل هيئات الإتحادات الشعبية والمنظمات المهنية على أساس التمثيل النسبي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وما زال هذا الموضوع على جدول أعمالها إلى أن يصبح الأساس الانتخابي للهيئات الفلسطينية الرسمية والشعبية بمختلف قطاعاتها. كما طرحت الجبهة الديمقراطية الكثير من العناوين الاصلاحية وناضلت من اجل تحقيقها. لكن مع التوقيع على اتفاق أوسلو دخلت المنظمة وضعاً شديد التعقيد، اختلت فيه موازين القوى لصالح القيادة الرسمية المتنفذة، بدعم عربي وإقليمي ودولي فاقع. ومع ذلك، بقيت معركة الإصلاح السياسي والتنظيمي والمالي والإداري هدفا رئيسيا من أهداف القوى الوطنية والديمقراطية في المنظمة، ومن موقع الحرص على المنظمة وتطوير أداءها وتعزيز موقعها التمثيلي.
لقد حققت معركة الإصلاح – وإن نسبياً – بعض أهدافها، وتمثل ذلك في «**إعلان القاهرة**» (2005) وفي «**وثيقة الوفاق الوطني**» (2006) التي أقرت بشكل خاص، ضرورة تفعيل مؤسسات م.ت.ف. عبر إعادة انتخاب مجلس وطني جديد، بموجب قانون انتخابي يستند إلى نظام التمثيل النسبي الكامل. كما أقرت عناوين البرنامج السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية. وإذا ما جرى الربط بين قضية إصلاح المنظمة، والبرنامج الذي تبنته «وثيقة الوفاق الوطني» يتضح بشكل قاطع أن الجهود الوطنية يجب أن تنصب على تطبيق الوثيقة المذكورة، وليس بالدعوة إلى مرجعية بديلة.
4 - ان إصلاح م.ت.ف. الائتلافية (أي مؤسساتها بالتحديد) ضرورة وطنية، ولا يجب أن يدخل في التكتيكات السياسية النفعية ضيقة الأفق، فمنظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية منذ أن بدأت فصائل المقاومة دخولها في العام 1968 مع إنعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، أصبحت - وما زالت - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والكيانية الوطنية فلسطينيا، عربيا، إسلاميا، دوليا وفي الأمم المتحدة وكل المؤسسات الدولية تم بها ومن خلالها إعادة النهوض بالشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية بعد سنوات من الضياع أعقبت النكبة عام 1948.
إن قيام السلطة الفلسطينية لم يلغ ولا يجب ان يلغي وظيفة منظمة التحرير انطلاقا من خصوصية القضية الوطنية الفلسطينية ما بين شعب يعيش فوق ارضه، بمواطنيه ولاجئيه، وجزء آخر من هذا الشعب يعيش في بلدان اللجوء والشتات، ما يعني ان قيام السلطة الفلسطينية وحتى بناء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 لن يكون المحطة الختامية في مسيرة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني.

ولأن الامر كذلك، فان قيام السلطة والدولة حتى، لا يلغي الحاجة الموضوعية الى استمرار بقاء منظمة التحرير كاطار موحد للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية التحررية. من هنا، فإن تغييب المنظمة وموقعها التمثيلي سوف تكون له تداعياته السياسية والقانونية السلبية على اوضاع الشعب الفلسطيني، ما لم تتحقق حقوقه الوطنية المجمع عليها فلسطينياً.

إن م.ت.ف. الائتلافية كانت وما تزال ضرورة وطنية نضالية ولم تفقد دورها التاريخي. وهو ما يدعونا الى التأكيد مجددا بأن النضال راهناً ينبغي ان ينصب على اعادة الاعتبار الى المنظمة من خلال إستعادة البرنامج الوطني المشترك ومن خلال اعادة بناء مؤسساتها على اساس من الديمقراطية والتعددية الائتلافية بعيدا عن الاستئثار والتفرد في عملية صياغة القرار الوطني، مستفيدين بذلك من واقع المكانة التمثيلية للمنظمة التي ما زالت مصانة عربيا ودوليا، وموقعيتها النضالية والسياسية التي ما زالت ايضا محفوظة وسط الشعب الفلسطيني وفي وجدانه ■

(4)
المكانة القانونية للمنظمة والسلطة والدولة

شهدت العلاقات الدولية صورا متعددة من الاعترافات بين الجماعات البشرية، منها الاعتراف بالامم والشعوب والدول والحكومات وحركات التحرر.. وغيرها من الصيغ التي كانت تعزز حسن سير العلاقات الدولية. ونظرا لتشابك المصالح الدولية وتداخلها، والتمييز بين ما يمكن تحقيقه قانونياً وما يمكن وصفه اليوم بـ «التدخل في الشؤون الداخلية» للدول، يتم اللجوء الى الاتفاقات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الطرف، التي بدورها لم تستطع الصمود دئماً امام اطماع الدول الكبرى، التي كانت بدعوى «حماية المصالح الوطنية» تبرر تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى..

التأصيل القانوني: حدد القانون الدولي المعاصر الفئات التي يتعامل معها وتتمتع بالأهلية القانونية وبالشخصية المعنوية التي تؤهلها تحمل الالتزامات الدولية وهي: ■ الدول ذات السيادة؛ ■ الشعوب المناضلة من اجل الاستقلال والتي تقع في طور التكوين او تكون محتلة؛ ■ المنظمات الحكومية الدولية؛ ■ الكيانات التي تعتبر من الدول.

يعتبر الشعب الفلسطيني من فئة الشخص المعترف به بشكل خاص، بما يوفر له اقامة الاتصالات والعلاقات الخارجية من خلال هيئة او مؤسسة تمثيلية، الأمر الذي يضعه في مكانة تختلف عن الدولة من حيث الأهمية القانونية الدولية. وبما ان الارض التي بسطت عليها اسرئيل سيطرتها بقوة الاحتلال بقيت وتبقى أرضاً عربية وفلسطينية، وبما أن صاحب السيادة الشرعي إحتفظ ويحتفظ بها حتى لو حرم من ممارسة اختصاصاته بموجبها، فقد تم تصنيف وإعتبار الشعب الفلسطيني من الشعوب التي تناضل من اجل استقلالها، والتي تقع دولها في مرحلة التكوين او تكون خاضعة للاحتلال الاجنبي. هذه الشعوب تقيم علاقاتها الخارجية من خلال اجراء المفاوضات وعقد الاتفاقات الدولية والانضمام اليها، وتقيم بعثاتها الدبلوماسية لدى الدول وتمثيلها لدى المنظمات الدولية، ومشاركتها في مؤتمرات دولية. طبعا لا يلغي كل ذلك الاختلاف عن الدول ذات السيادة، اذ ان حركات التحرر الوطني تعتبر دولة في مرحلة التكوين كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التحرير التي تعتبر المؤسسة القائمة بأعمال دولة فلسطين المحتلة.

وتبعا لهذا الواقع، فهناك مرجعيات مختلفة لكل حالة قانونية تختلف عن الاخرى. **هناك اولا منظمة التحرير الفلسطينية وهي تحظى باعتراف العديد من الدول والمنظمات الدولية وحركات التحرر العالمية. وهناك ثانياً السلطة الفلسطينية التي تشكلت بموجب اتفاقات اوسلو عام 1994 وحازت على اعترافات دولية وعربية وهناك ثالثاً الدولة الفلسطينية التي اعلن استقلالها عام 1988 وحازت على اعتراف ما يزيد عن 114 دولة عربية واجنبية.**

ان الوضع القانوني لكل من هذه المرجعيات الثلاث يحدد طبيعة وصيغ التعاطي الدولي معها وما يترتب عليه من اعتراف قانوني، وهو ما يدعونا الى ضرورة استعراض الوضعية القانونية لكل منها..

■ ■ ■

ا - منظمة التحرير الفلسطينية

1 - الاساس في مدى تمتع حركات التحرر الوطني بالشرعية هو **فعليتها** وقدرتها على تحمل الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، وهو امر ينطبق على منظمة التحرير الفلسطينية، التي استمدت شرعيتها التمثيلية، سواء على المستوى الفلسطيني او على المستويين الاقليمي والدولي، من نضالها المديد ومن التوافق الوطني بين مختلف قوى وتيارات الشعب الفلسطيني. **والمقصود هنا بالفعلية هنا هو ان تمارس دورها كهيئة سياسية لها صلاحياتها بشكل فعلي لا نظري، وان تكون لها رقابة فعلية على من تدّعي تمثيلهم وتكون لديها القدرة على ممارسة هذه الرقابة، وأن يكون لها حضورها على مسرح الحياة الدولية وأن تملك القدرة على التعبير عن مصالح الشعب الفلسطيني والنطق باسمه.**

وعلى هذا الاساس، دخلت المنظمة في معاهدات واتفاقات دولية مع اكثر من دولة وجهة دولية، وانتزعت اعتراف معظم دول العالم ومنظماته الدولية نتيجة لهذا الحضور وهذه الفعلية. **غير ان هذه الفعلية لا يمكن ان تمنحها الاهلية القانونية ما لم يقر بوجودها اعضاء الاسرة الدولية** .. وما احدثته المنظمة منذ تأسيسها وحتى اليوم سواء على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية او على مستوى وجودها كلاعب رئيسي على مسرح الحياة الدولية، مكّنها من التمتع بشخصية قانونية دولية اهلّها لاداء بعض الالتزامات والتمتع ببعض الحقوق، وذلك استنادا الى الاعتراف الدبلوماسي الواسع بها واقامتها لشبكة من العلاقات الدبلوماسية، وعضويتها في المنظمات الدولية،

وتمثيلها للشعب الفلسطيني في المطالبة بحقوقه السياسية والاقليمية، وقدرتها على نسج علاقات تعاقدية دولية وانسجام اهدافها مع مبادىء القانون الدولي.

2 - وبناء على هذه الاهلية، انتزعت المنظمة اعتراف اكثر من 142 دولة ومنظمة، ومنحت صفة العضوية الكاملة في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز وباتت عضوا مراقبا في الجمعية العامة للامم المتحدة. واقامت المنظمة العديد من البعثات الدبلوماسية في جميع الدول العربية وفي معظم الدول الغربية.. وهذا ما اعطى المنظمة جميع الحقوق الممنوحة للدول سواء على مستوى ابرام المعاهدات والتعاقد والتمتع بقسط من حصانة الدولة بحيث لا يجوز مقاضاة المنظمة امام المحاكم الاجنبية او مصادرة اموالها وممتلكاتها..
مع بدء العملية التفاوضية التي اعقبت مؤتمر مدريد عام 1991 بين الوفد الاسرائيلي وكل من الوفد السوري والوفد اللبناني والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، تم الإعتراف بالمكانة التمثيلية الصريحة لمنظمة التحرير بعد أن استقل الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني، فتساوى مع سائر الوفود العربية. ورغم أن الوفد الفلسطيني اقتصر بتشكيله على أعضاء من قطاع غزة والضفة الفلسطينية (أي باستثناء القدس واللاجئين)، الا ان ذلك لم يمس الصفة القانونية لوفد المنظمة باعتبارها الطرف الفلسطيني الممثل للشعب الفلسطيني ككل. وعندما أفضت المفاوضات إلى اتفاقية اوسلو، كانت م.ت.ف. هي الطرف الموقع باسم الفلسطينيين.
لكن منذ مطلع عام 1996، تاريخ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الاول وولادة السلطة الفلسطينية باطرها وهيئاتها «التنفيذية» و«التشريعية» و«القضائية»، اصبح للفلسطينيين مرجعية اخرى موجودة بشكل فعلي فوق الارض الفلسطينية.

II- السلطة الفلسطينية

1 - يمكن تعريف السلطة الفلسطينية التي نشأت في الضفة الغربية وقطاع غزه بأنها كيان سياسي بمضمون الحكم الإداري الذاتي تحت الإحتلال، وهو تالياً كيان منقوص السيادة وصفة التمثيل تشكل بموجب مجموعة من الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال(اسرائيل)، حيث حددت هذه الاتفاقات ولايتها، صلاحيات واختصاصات مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والحدود الجغرافية التي تغطيها هذه الاختصاصات. اولى هذه الاتفاقات كان إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (1993)، ثم بروتوكول باريس الإقتصادي واتفاق غزة – أريحا (1994)، ومن ثم الإتفاق الإنتقالي (1995). وقد تناولت هذه الاتفاقات مجموعة من المهام والصلاحيات المنوطة بالكيان الجديد، ومنها:

- اجراء انتخابات لسكان الضفة الغربية وقطاع غزه لاختيار اعضاء المجلس الفلسطيني(التشريعي).
- إعادة انتشار القوات الإسرائيلية.
- نقل الصلاحيات والمسؤوليات المحددة في هذه الإتفاقات من الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية الى المجلس الفلسطيني.
- ممارسة وتحمل المسؤولية عن جميع الصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية.
- احتفاظ اسرائيل باالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي لا تقع ضمن ولاية المجلس الفلسطيني.

وبموجب الإتفاق الإنتقالي (1995/9/28) تم تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق: **المنطقة أ** التي تخضع أمنيا وإداريا للسلطة الفلسطينية؛ **المنطقة ب** التي تخضع إداريا للسلطة الفلسطينية وأمنيا لإسرائيل؛ **المنطقة ج** التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. بالاضافة الى احتفاظ إسرائيل بصلاحيات قانونية كاملة على قضايا رئيسية خارج سيطرة السلطة وهي الحدود والمياه والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات.
هذا هو الاطار القانوني للسلطة الفلسطينية تبعا لمجموعة الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل، حيث تطور بعضها الى درجة ارقى، فيما بعضها الآخر استنفذ وظيفته واصبح بحكم المنتهي. **لكن الاساس هنا هو الاثر القانوني لوجود السلطة الفلسطينية على العلاقات الدولية اولا وعلاقته بالمرجعيات الفلسطينية الاخرى .**

2 - في قراءة هذه النصوص والالتزامات المترتبة عليها، لا يمكننا الحديث عن السلطة الفلسطينية الا في اطار سلطة الحكم الإداري الذاتي، أي في إطار الصلاحيات التي تمارسها بشكل فعلي على الارض، وهي صلاحيات تنحصر بالفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية (باستثناء القدس) وغزة، وسيادة منقوصة على جزء بسيط من الارض (ما يسمى بالمنطقة أ).. صحيح ان الشروط الثلاثة الرئيسية لوجود الدول متوافرة في السلطة الفلسطينية

(الارض، الشعب والسلطة السياسية)، الا ان هذه الشروط ما زالت منقوصة لأكثر من سبب على المستويات الثلاثة المذكورة:

■ **الارض:** هناك مجموعة من الاصول القانونية التي يجب مراعاتها عند الحديث عن الدول او الكيانات المتقاربة لها، لعل اهمها قدرة السلطة السياسية على ممارسة صلاحياتها فوق اقليمها المحددة، وهو ما يعرف عادة بـ «**الصلاحية الإقليمية**» للدول، التي تُعطى الدولة بموجبها حق التمتع بطائفة كبيرة من الصلاحيات لا تتوافر لغيرها من الهيئات والافراد المتواجدة فوق الاقليم، وهي – أي الصلاحية الإقليمية - واحدة من اهم عناصر الاستقلال والسيادة.. حيث تمارس السلطة الحاكمة اختصاصاتها الدولتية بأشكال ثلاثة: قهري (coercive)، قضائي وفي مجال تنظيم المرافق العامة..

■ **السلطة السياسية:** على المستوى القانوني تعتبر م.ت.ف. مرجعية السلطة الفلسطينية. فالاتفاقات الموقعة مع اسرائيل تمت بواسطة المنظمة التي يعتبر وجودها سابق لوجود السلطة، وهي بالتالي تمارس سلطاتها نيابة عن المنظمة او بتفويض منها.. بالاضافة الى كون القانون الاساسي، الذي يحكم عمل السلطة، وتم اقراره من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، تم التوقيع عليه من قبل الرئيس ياسر عرفات باعتباره رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة.

اضف الى ذلك الاجهزة المتعددة ذات المهام التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي تحاكي – دون أن ترقى إلى مستوى الكيانات السياسية، المستقلة والسيادية - تلك الاجهزة الموجود في الدول. فالمجلس التشريعي الفلسطيني يقوم مقام البرلمان، ورئيس السلطة الفلسطينية هو رئيس الدولة واعضاء مجلس السلطة يشكلون مجلس الوزراء، اضافة الى الجهاز القضائي والمؤسسات الادارية وغيرها..

■ **الشعب:** تبعا لمجموعة من الحيثيات القانونية، يعتبر الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العنصر الثالث في تشكيل الواقع القانوني للسلطة الفلسطينية، لكن هذا الواقع يبقى محصورا في اطار **الصلاحية الشخصية**، التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية، أي ممارسة اختصاصاتها ضمن ولايتها أي في حدود الصلاحيات المنقولة اليها وفقا للاتفاقات الموقعة مع اسرائيل.

وحتى في المجال الانتخابي، فالمجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية يمثلان الاشخاص الذين تنطبق عليهم شروط المشاركة في العمليات الانتخابية منذ عام 1996، والسلطة تمارس صلاحيتها باسم هؤلاء. وقد ثارت التساؤلات حول ما ورد في المادة (116) من القانون الاساسي للسلطة الفلسطينية التي أشارت نصا الى أن «جميع القوانين تصدر باسم الشعب العربي الفلسطيني»، فكيف يمكن لمجلس ان يصدر قوانين باسم شعب أكثريته – من حيث المبدأ – غير مشمول بعملية انتخابه. من هنا أتت اهمية الصياغة القانونية التي نصت على أن اعضاء المجلس التشريعي هم اعضاء طبيعيين في المجلس الوطني الفلسطيني التابع للمنظمة باعتبار ان هذا المجلس يمثل الشعب الفلسطيني باسره، فيما المجلس التشريعي يمثل حصرا الفلسطينيين الذين شاركوا في العملية الانتخابية بشقيها التشريعي والرئاسي..

3 - ان مفهوم **الصلاحية الشخصية**، بالنسبة للسلطة الفلسطينية، لا ينطبق على جميع اللاجئين الفلسطينيين.. والجنسية عادة هي التي تحدد طبيعة وحدود هذه العلاقة بين السلطة ومواطنيها، والا لانتفى التفريق بين المواطنين والرعايا. فاللاجئون في الشتات لا زالوا حتى هذه اللحظة محرومين من التمتع بالمزايا التي يمنحها حق **المواطنية**، والانتخابات التشريعية والرئاسية خير شاهد على ذلك.

وفي هذا الاطار أُثيرت تساؤلات، على سبيل المثال، حول الظروف التي رافقت عملية اصدار السلطة الفلسطينية لجواز سفر فلسطيني عام 1995 والاطار القانوني الذي يغطيه. هل يشمل جميع الفلسطينيين ام فئة معينة منهم، وما هي صيغة العلاقة التي تربط هذه المسألة مع قضية المواطنية الفلسطينية؟

وفقاً لما هو متعارف عليه في كل دول العالم، فإن عملية اصدار جوازات سفر مهمة تعود بشكل حصري للسلطات الوطنية التي لها وحدها الحق في تحديد هوية مواطنيها وشروط اكتساب جنسيتها بواسطة دستورها وقوانينها التي تصدرها هيئاتها التشريعية. وذلك استنادا الى مفهوم قانوني دولي يقضي باعطاء الحرية الى القوانين الداخلية في تقرير هوية مواطني دولة ما بشكل تفردي ودون أي تدخل خارجي باعتبار ان هذا الحق يشكل احدى ركائز السيادة والاستقلال، وعلى هذا الحق تستند الدول في ممارسة ما يعرف بـ «الصلاحية الشخصية» حيال مجموعة معينة من الاشخاص يجمعهم رباط قانوني واحد يعرف عادة بالجنسية.

وعليه فإن الفلسطينيين المعنيين بجواز السفر الفلسطيني هم، عمليا، من المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ هذه العناصر مجتمعة (الاقليم، الشعب، السلطة السياسية) مكنت السلطة الفلسطينية من حق التمتع بالاهلية القانونية التي جعلتها قادرة على الدخول في علاقات تعاقدية مع العالم الخارجي. لكن تبقى هذه الاهلية منقوصة للاسباب المذكورة اعلاه، رغم الاعتراف الفلسطيني والدولي الواسع بها، وهو ما يشكل اساس القاعدة القانونية لعلاقات السلطة الدولية.

III- دولة فلسطين

1 - في 1988/11/15، اعلن المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس(«**اعلان وثيقة الاستقلال**»). وعلى اثر هذا الاعلان تباينت المواقف الدولية بشأن شكل الاعتراف بالدولة الجديدة ومدى توافر الشروط الموضوعية لقيامها. لكن مع مرور اقل من عامين سجل اعتراف اكثر من 114 دولة ومنظمة دولية بدولة فلسطين؛ بعض الدول فضل الاعتراف بالصيغه القانونية المباشرة باعتبار ان الدولة الفلسطينية قد اكتسبت اهليتها القانونية، والبعض الآخر قدم اعترافا سياسيا او واقعيا. والفارق بين صيغتي الإعتراف كبير جدا. **فالاعتراف القانوني يعني ان وحدة قانونية امتلكت كامل الشروط القانونية التي يفرضها القانون الدولي كي تصبح دولة، فيما يعني الاعتراف السياسي ان وحدة قانونية قد ولدت في نطاق القانون الدولي لكنها لم تستكمل الشروط الاساسية لقيامها**. وهذا ما فعله الاتحاد السوفييتي السابق مثلا حين برر وزير خارجيته اعترافه السياسي بدولة فلسطين بسبب من غياب عنصر الارض..

2 - أخذت الأمم المتحدة رسميا علما بالإعلان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بموجب عدد من قرارات الجمعية العامة آخرها القرار الذي اتخذته الجمعة العامة للامم المتحدة في 1998/7/8 برفع مكانة بعثة فلسطين من درجة **عضو مراقب** إلى **عضو مشارك** في المناقشات والمقترحات وإبداء الرأي، والذي صوتت إلى جانبه أغلبية ساحقة من الدول (124 دولة)، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، ولم تعارضه سوى أربع دول من بينها إسرائيل والولايات المتحدة.
وقد اعتمدت الامم المتحدة على مجموعة من العناصر والإعتبارات القانونية لتفسير عدم منحها الدولة الفلسطينية حق **العضو الكامل** في الجمعية العامة وغيرها من المنظمات المنبثقة عنها، ومنها:
■ ان الامم المتحدة وان كانت تعترف بالشعب الفلسطيني من خلال عشرات القرارات واعترافها تاليا بمنظمة التحرير الفلسطينية كهيئة تمثيلية لهذا الشعب، الا ان هذا يبقي اعلان استقلال دولة فلسطين ناقصا لافتقاده لعنصر الاقليم.
■ عدم قدرة المنظمة ممارسة سلطات دولتية على الشعب الذي تمثله الذي يخضع لمجموعة مختلفة من القوانين، وهو ما يجعل السلطة السياسية عاجزة عن الاشراف على افراد هذا الشعب، وعجزها تاليا عن تطبيق قوانيها وقراراتها القانونية والسياسية دون المرور باي سلطة اخرى.
هذان العنصران يشكلان الى جانب امور اخرى ما اصطلح على تسميته تاريخيا بـ «**السيادة المنقوصة**»، او **الاستقلال المنقوص**. وقد استدرك بعض الفلسطينيين هذه المسألة عشية انتهاء المرحلة الانتقالية في 1999/5/4 وطرح مسألة استكمال هذا العنصر من خلال اعلان المجلس الوطني الفلسطيني تجسيد سيادة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران، مستفيدين بذلك من نصوص المادة 3 بند 4 من اتفاقية اوسلو 2: «ينتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة اعوام بدءا من توقيع اتفاق .... في 4/ ايار 1994».. ذلك ما فعلته، على سبيل المثال، روسيا الاتحادية عندما قررت تفكيك الاتحاد السوفييتي. فهي لم تصدر اعلانا بالاستقلال او بقيام دولة روسيا الاتحادية، بل هي اصدرت ما عرف بـ «إعلان السيادة» الذي اعلنت بموجبه استعادة سيادتها التي كانت فوضتها في السابق الى سلطات الاتحاد السوفييتي. وثمة اسانيد قانونية تؤكد ان اعلان السيادة من قبل الفلسطينيين سيكون بمثابة استعادة للسيادة التي لم تفوض الى احد، بل عطلتها ظروف قاهرة خارجة عن ارادة الشعب الفلسطيني.

3 - ان اعلان دولة فلسطين تجسيد سيادتها وفقا لاعلان الاستقلال عام 1988 كان من شأنه ان يغير قواعد الصراع ليصبح بين دولة اراضيها محتلة تصارع دولة محتلة ويطلب من دول العالم تجديد اعترافها بهذه الدولة، خاصة وان ثغرة السلطة السياسية في اعلان الاستقلال قد توفرت اليوم وباتت السلطة تمارس نوعا من السيادة القانونية والسيادة الفعلية على الأرض، وبذلك تكون الشروط الثلاثة قد توافرت لقيام دولة فلسطينية مستقلة غير مشكوك في قانونيتها.. والاهم من ذلك، ان الدول التي سبق لها وان اعترفت باعلان الاستقلال قد باشرت بشكل فعلي في التعاطي القانوني مع الدولة وفي بعض هذه الدول أفتتحت سفارات ترتقي الى مستوى الدول القائمة..

وتكمن قوة اعلان استقلال دولة فلسطين في انها حظيت باعتراف عدد كبير من دول العالم، هذا الاعتراف لم يكن ليأتي لولا الغطاء المتوفر قانونيا. فالخلفية القانونية والشرعية الدولية لاعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الاراضي المعترف بها دوليا كاراض فلسطينية يوفرها القرار الرقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 47/11/29 بعنوان: «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، حيث ورد في الفقرة (أ/3) من القرار المذكور ما يلي:

«تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،... على الا يتأخر ذلك، في أي حال، عن 1 تشرين الاول (اكتوبر) 1948. اما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزئين الثاني والثالث أدناه».

كما ورد في الفقرة (أ/4) من نفس القرار ما يلي: «تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسالة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية (أي من 47/11/29 وحتى 48/10/1)، فترة انتقالية».

والجدير بالذكر ان القرار 181 تناول بالتفصيل محددات الدولة العربية (5ر44% من مساحة فلسطين) والدولة اليهودية5ر55%) ومدينة القدس (كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص)، فرسم الحدود وحدد الخطوات التمهيدية للاستقلال، وانتخاب «الجمعية التأسيسية» لكل من الدولتين وشروط المواطنة والاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الخ...

واستنادا الى هذا القرار تم الاعلان عن دولة اسرائيل فبسطت سيادتها على المساحة المحددة لها وتجاوزتها بعد حرب الـ 48 (ولاحقا في الـ 49)، وكان هذا القرار الى جانب القرار 194 هو الاساس في قبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة (القرار 273 بتاريخ 49/5/11 الصادر عن الجمعية العامة بعنوان «قبول اسرائيل» عضوا في الامم المتحدة). غير ان الدولة الفلسطينية لم تعلن بالتوازي مع الدولة اليهودية، فتأخر هذا الاعلان حتى العام 1988 (دورة المجلس الوطني الـ 19)، وما زالت سيادة هذه الدولة على اراضيها حتى هذه اللحظة معطلة.

ان ادراك هذا المغزى السياسي لاعلان بسط السيادة يجيب على التساؤل الذي يردده البعض احيانا: ما هو الجديد في الأمر، فالدولة اعلنت عام 1988، فما الجديد الذي سيحصل اذا تكرر هذا الاعلان؟

صحيح ان هناك دولة معلنة، ولكن بعد هذا الاعلان جاء ابرام اتفاق اوسلو، **واتفاق اوسلو هو في الواقع تعليق لمفعول اعلان الاستقلال بقدر ما يتعلق الأمر بسريانه على ارض الضفة وغزة**. بموجب اتفاق اوسلو ارتضت منظمة التحرير (من خلال قيادتها الرسمية) ان يكون وجودها على الارض الفلسطينية، خلال المرحلة الانتقالية على الاقل، بصيغة سلطة حكم إداري ذاتي لا بصيغة دولة مستقلة. وبموجب اتفاق اوسلو اصبحت الاراضي التي استولت عليها اسرائيل بعدوان حزيران 67، او جزء رئيسي منها على الاقل، ارضا متنازعا عليها يتقرر مصيرها بالمفاوضات بين الطرفين، لا ارضا محتلة.

ان اعلان بسط السيادة يعني ان م.ت.ف، في غياب امكانية التوصل الى حل دائم بنهاية المرحلة الانتقالية، تعلن انها باتت في حل من هذا الالتزام. وهي بذلك تنهي تعليق مفعول اعلان الاستقلال وتعود لاعتباره ساريا على ارض الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة، بما يعني ان هذه الارض تستعيد مكانتها كارض محتلة لدولة ذات سيادة بعد ان حولها اتفاق اوسلو الى ارض متنازع عليها.

4 - وفي مراجعة جدول الدول التي تعترف بالمرجعيات الفلسطينية الثلاث (المنظمة، السلطة، الدولة) وتقيم معها علاقات دبلوماسية، يتبين ان هناك أكثر من صيغة متداولة في العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية - الدولية:

الاولى- صيغة الاعتراف بالدولة الفلسطينية - بغض النظر عن اكتمال شروطها القانونية- واعتبار م.ت.ف. المرجعية القانونية والسياسية لهذه الدولة. هذه الصيغة تمثلها جميع الدول العربية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية وبعض دول شرق اوروبا، وجميع هذه الدول تعتمد التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني تحت اسم «سفارة دولة فلسطين» وبحصانات وامتيازات دبلوماسية كاملة.

الثانية- صيغة الدول التي تعترف بدولة فلسطين اعترافا سياسيا - نظرا لعدم اكتمال الشروط القانونية لقيام الدولة- كما تعترف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وتعتمد المفوضية الفلسطينية او مندوب فلسطين بامتيازات وحصانات دبلوماسية غير كاملة، وهذه الصيغة تعتمدها عديد الدول في اوروبا الغربية، التي اكدت انها ستعترف بالدولة الفلسطينية اعترافا قانونيا اذا ما قامت المنظمة باعلان سيادة هذه الدولة وفقا لقرارات الامم المتحدة.

الثالثة- صيغة المكاتب التمثيلية او البعثات الخاصة بحصانات دبلوماسية، وهذه الصيغة تشمل بعض دول اميركا اللاتينية..

الرابعة- هي تلك المعتمدة في الولايات المتحدة الاميركية وهي صيغة فريدة من نوعها على مستوى العمل الدبلوماسي من خلال اعتماد ممثل لمنظمة التحرير لدى وزارة الخارجية دون حصانات دبلوماسية ■

خاتمة

■ يقف شعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية على ابواب مرحلة جديدة في المسيرة النضالية الطويلة تتسم بتفكك البنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية وبروز بنى جديدة بمنطلقات ومفاهيم وقيم مختلفة وفقا لما اصطلح على تسميته من قبل البعض بـ«مجريات التطورات الدولية».
الصيغة القديمة للاجماع الوطني برزت في اطار تاريخي تجاوزته التطورات على أرض الواقع، فضلاً عن الوقائع السياسية والحقائق المؤسسية الناجمة عن إتفاق أوسلو وتطبيقاته. فهذا الاتفاق هو نتاج لمساومة سياسية مع اسرائيل أيدتها شرائح من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها وأقدمت عليها إتجاهات سياسية في حركة فتح وم.ت.ف. ووجدت في مشروع حل يبدأ بإقامة حكم إداري ذاتي ما يضمن تجسيد مصالحها وبأفق وطموح التقدم نحو إنجاز الاستقلال الوطني. وكل هذا على خلفية أن النظام الشرق أوسطي الجديد يفرد لهم مكاناً ومكانة مستمدة من مكانة القضية الوطنية الفلسطينية. ولأن هذه الإتجاهات كانت تلعب دورا قياديا مهيمنا في مؤسسات م.ت.ف والأطر الرسمية للحركة الوطنية، فإن إتباعها لهذا المسار شكل أحد ابرز عناصر وأسباب التفكك في البنى القديمة للحركة الوطنية.

■ لقد انطلقت حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة في مطلع ستينيات القرن الماضي بقيادة نخب من الفئات الوسطى، في سياق وضع دولي شهد صعودا لحركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية في ظل التوازن الدولي الذي أحرزه الاتحاد السوفييتي، وهو في ذروة قوته السياسية والعسكرية. وكذلك على خلفية توجه معظم الدول الكولونيالية التقليدية (بريطانيا، فرنسا، هولندا.. وباستثناء البرتغال) لتفكيك الصيغ الكولونيالية المباشرة (Decolonisation) في عدد كبير من الدول المستعمرة (وليس جميعها) لممارسة هيمنتها بصيغ وأساليب أخرى، وكل هذا بالتوازي مع تقدم الولايات المتحدة للحلول مكانها، بشكل أو بآخر..
وبفعل عمق تشابك المصالح بينها وبين البورجوازيات العربية ورأس المال الاحتكاري في المراكز الامبريالية، بدأت الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القيادة في الحركة الوطنية المؤطرة في م.ت.ف تبدي منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي ميلا واضحا للتساوق مع مخططات التسوية الامريكية التي تحددت معالمها الأساس حينذاك في اتفاقات كامب ديفيد، وتتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها، ولما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعا ما في اطار هذه المخططات.

■ ان ميزان القوى الذي كان قائما داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل التوازن الدولي والاقليمي الذي سبق نهاية الحرب الباردة، بقي يشكل قيدا على هذه الشريحة ويلجم اندفاعها نحو خيارها الفئوي ويملي عليها مسايرة الاجماع الوطني القائم على منطويات البرنامج المشترك وأهدافه.
شهد مطلع التسعينيات انهيار التوازن الدولي بانتصار الحلف الامبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي واندفاع الولايات المتحدة الامريكية نحو استغلال زعامتها للحلف الامبريالي المنتصر وتوظيفها في محاولة اقامة «نظام عالمي جديد» أحادي القطب يستكمل ويكرس هيمنتها الكونية، كما شهد اختلال التوازن الاقليمي في المنطقة بفعل نتائج حرب الخليج الثانية (1991) وانهيار التضامن العربي الرسمي مما شكل فرصة انتهزتها واشنطن للاندفاع نحو اقامة «**نظام اقليمي شرق اوسطي جديد**» يشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد الذي تسعى الى فرضه على العالم.

■ لكن الزلزال الذي غير وجه العالم بفعل هذه التحولات، ادى الى تغيير عميق في خارطة اصطفافات القوى الاقليمية والطبقية في المنطقة العربية، انعكس بدوره على توازنات القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. فالبورجوازيات الكومبرادورية المؤثرة في الائتلافات الطبقية الحاكمة في البلدان العربية وجدت مصلحتها في الانخراط في ترتيبات «النظام شرق الاوسطي الجديد» والمشاركة في ارساء قواعده، بالرغم من كونه يسلم لاسرائيل بدور القوة الاقليمية المهيمنة، وهي تتسابق وتتنافس فيما بينها على الموقع الذي تحتله كل منها في اطار هذه الترتيبات، على قاعدة التسليم بالحصة الرئيسية للحلف الامريكي – الاسرائيلي.

■ ازداد ميل شرائح من البورجوازية الوطنية والفئات الوسطى للتكيف مع ترتيبات النظام الاقليمي بدلا من مقاومته رغم كونه ينطوي على عوامل استتباعها واخضاعها. وفي ظل هذا الوضع باتت القيادة المهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف ترى مصيرها ومصالحها وثيقة الارتباط بمحاولتها الانخراط، من موقع التبعية، في الترتيبات الامريكية لنظام إقليمي جديد، وبالبحث لنفسها عن موقع– مهما يكن هامشيا وتابعا- في اطار هذه الترتيبات، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بهدف الاستقلال الوطني، وبات الاختلال في ميزان القوى الدولي

والاقليمي يمكنها من التفلت من قيود الاجماع الوطني وفك الائتلاف الوطني القائم في م.ت.ف والاندفاع نحو خيارها الفئوي الاناني الخاص رغم ما ينطوي عليه من تهديد لمصالح الشعب وحقوقه وقضيته الوطنية.

■ لم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والاقليمي هو الذي وضع الشعب الفلسطيني امام خيار اجباري وحيد هو خيار الانخراط في عملية التسوية الامريكية بشروطها المجحفة. إن مزاعم منظري أوسلو بهذا الشأن لا تزكيها وقائع الحياة، فانهيار التوازن الدولي القديم لم يقد بعد الى تشكل هذا النظام العالمي. ذلك إن اعلانات واشنطن بهذا الشأن ومحاولاتها لفرض هذا النظام تصطدم بمقاومة ملموسة في بقاع عديدة من العالم، كما تصطدم بالتناقضات التي تتفاقم بين الاقطاب داخل الحلف الامبريالي نفسه. فاضافة الى المقاومة والممانعة التي وجدتها الادارة الاميركية واسرائيل، فإن حركتنا الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الاسرائيلي- الامريكي ما لم يستجب للحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ذلك ان الجميع يدرك ويسلم انه بدون حل فلسطيني– اسرائيلي لا سبيل الى فتح الطريق لحلول عربية– اسرائيلية يرتكز اليها النظام شرق الاوسطي الجديد.

■ ان التفريط بعامل القوة هذا، لم يكن خيارا اجباريا يمليه الخلل في موازين القوى الدولية والاقليمية، بل لقد كان انعكاسا للمصالح الانانية الضيقة للشريحة البيروقراطية المتهالكة على الاندماج من موقع التبعية في ترتيبات النظام شرق الاوسطي الجديد، والتي وجدت في خلل التوازن الدولي– الاقليمي فرصة للتخلص من قيود الائتلاف الوطني وتدميره والانسلاخ عن مسار النضال الوطني المناهض للاستيطان والاحتلال، ومحاولة تأمين مصالحها الطفيلية عبر التفاهم مع العدو على حساب حقوق الشعب حتى لو أدى ذلك الى تحويلها الى موقع التبعية للإحتلال ■